



الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

التقرير الإحصائي السنوي لعام 2020

الإصدار العاشر لعام 2021
إدارة المعلومات والدراسات الاقتصادية



أبوظبي - المقر الرئيسي

ص.ب. 901 أبوظبي، إ.ع.م.

هاتف : +971 800 1222

فاكس : +971 2 626 000

البريد الإلكتروني: info@economy.ae

إنترنت: www.economy.ae



إدارة المعلومات والدراسات الاقتصادية

هاتف : +971 2 6131 293

البريد الإلكتروني: pdsd.inf@economy.ae

Ministry-of-Economy 

Economyae 



الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

التقرير الإحصائي السنوي لعام 2020

الإصدار العاشر لعام 2021
إدارة المعلومات والدراسات الاقتصادية



صاحب السمو
الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة
حاكم أبوظبي (حفظه الله)



صاحب السمو
الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس دولة الامارات العربية المتحدة
رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (حفظه الله)

فهرس التقرير الإحصائي

3	كلمة معالي الوزير
4	الرؤية والرسالة والقيم والأهداف
5	الهيكل التنظيمي
6	المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة
7	ملخص تنفيذي لأنشطة إدارات الوزارة
8	أولاً: قطاع شؤون التجارة الدولية
9	التجارة الخارجية غير النفطية
19	جذب الاستثمار والمواهب
21	المكاتب والملحقيات
29	ثانياً: قطاع تنمية ريادة الأعمال والابتكار
30	ريادة الأعمال وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
31	تنمية الابتكار في الاقتصاد وبراءات الاختراع
32	ثالثاً: إدارة تنمية السياحة
38	رابعاً: قطاع تنظيم الشؤون التجارية
39	التسجيل التجاري وشهادات المنشأ
53	التعاونيات والمخزون الاستراتيجي
56	العلامات التجارية والمصنفات الفكرية
73	مدققي الحسابات
74	خامساً: قطاع المراقبة والمتابعة
75	المنافسة وحماية المستهلك
77	الرقابة التجارية
78	مكافحة الممارسات الضارة
82	مواجهة غسل الأموال



معالي عبدالله بن طوق
عضو مجلس الوزراء وزير الاقتصاد



معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي
وزير دولة للتجارة الخارجية



معالي الدكتور أحمد بالهول الفلاسي
وزير دولة لريادة الأعمال والمشاريع
الصغيرة والمتوسطة

كلمة معالي الوزير

أثبت اقتصادنا الوطني مكانته الرائدة كاققتصاد متين وحيوي من خلال ما أظهره من مرونة وقدرة عالية على استشراق المستقبل والسرية في تطوير السياسات والاستراتيجيات التنموية، وهذا ما جسده الاستجابة المدروسة التي تبنتها دولة الإمارات - بدعم وتوجيهات من قيادتها الرشيدة - لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد، والتي قامت على رؤية متكاملة وطويلة المدى، ومنهجية استباقية، ومشاريع ومبادرات نوعية لدفع النمو والازدهار في مختلف القطاعات.

وتعمل وزارة الاقتصاد بالتعاون والتكامل مع مختلف الجهات المعنية على المستويين الاتحادي والمحلي وبالشراكة مع القطاع الخاص، لتنفيذ رؤية هذه الرؤية الطموحة للدولة ودعم الاستعدادات الوطنية للخمسين عاماً المقبلة، والمشاركة في تنفيذ "مشاريع الخمسين" التي أطلقتها حكومة دولة الإمارات في سبتمبر 2021 لتعزيز أسس اقتصاد المستقبل وتحقيق مستهدفات مئوية الإمارات 2071. وجهودنا مستمرة لتطوير سياسات التنويع الاقتصادي وتسريع التحول إلى نموذج اقتصادي جديد قائم على المعرفة ويتسم بالمرونة والتنافسية والاستدامة، ويحتضن المواهب والمشاريع الريادية، ويعزز مكانة الإمارات كمركز للتجارة والأعمال ووجهة جاذبة للاستثمارات النوعية والشركات العالمية، ومقصد سياحي مستدام.

ويشكل توفير البيانات والمؤشرات المحدثة إحدى الركائز الأساسية التي تخدم عملية تطوير السياسات الاقتصادية وصنع القرار السليم الذي يصب في تطوير بيئة الأعمال، كما أنها تعزز من قدرة الحكومة على استقرار الواقع والتنبؤ بالتوجهات الاقتصادية وامتلاك المرونة الكافية للتعامل مع مختلف الأزمات عبر خطط استباقية تضمن توظيفاً أكثر كفاءة للموارد والإمكانات.

ومن خلال التقرير الإحصائي السنوي لهذا العام، نرصد لكم أهم المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتطورات قطاع التجارة الخارجية غير النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر، ومتغيرات بيئة الأعمال بالدولة، وحركة ونشاط الرخص التجارية، مع تسليط الضوء على التغيرات والتطورات الجارية في إحصاءات وأنشطة قطاعات وإدارات وزارة الاقتصاد.

تواصل وزارة الاقتصاد جهودها من خلال التنسيق مع كافة شركائها الاستراتيجيين، لتطوير سياسات وممكنات مبنية على الاستقرار السليم لهذه المتغيرات الاقتصادية والاستفادة من المعلومات الاقتصادية والتحليلية التي تقدمها الوزارة لتلبية حاجة صناع القرار في القطاع العام والخاص والأكاديمي، وبما يضمن الريادة الإماراتية في مختلف مجالات الاقتصاد والأعمال والتنمية.

معالي عبدالله بن طوق

عضو مجلس الوزراء وزير الاقتصاد

رؤيتنا

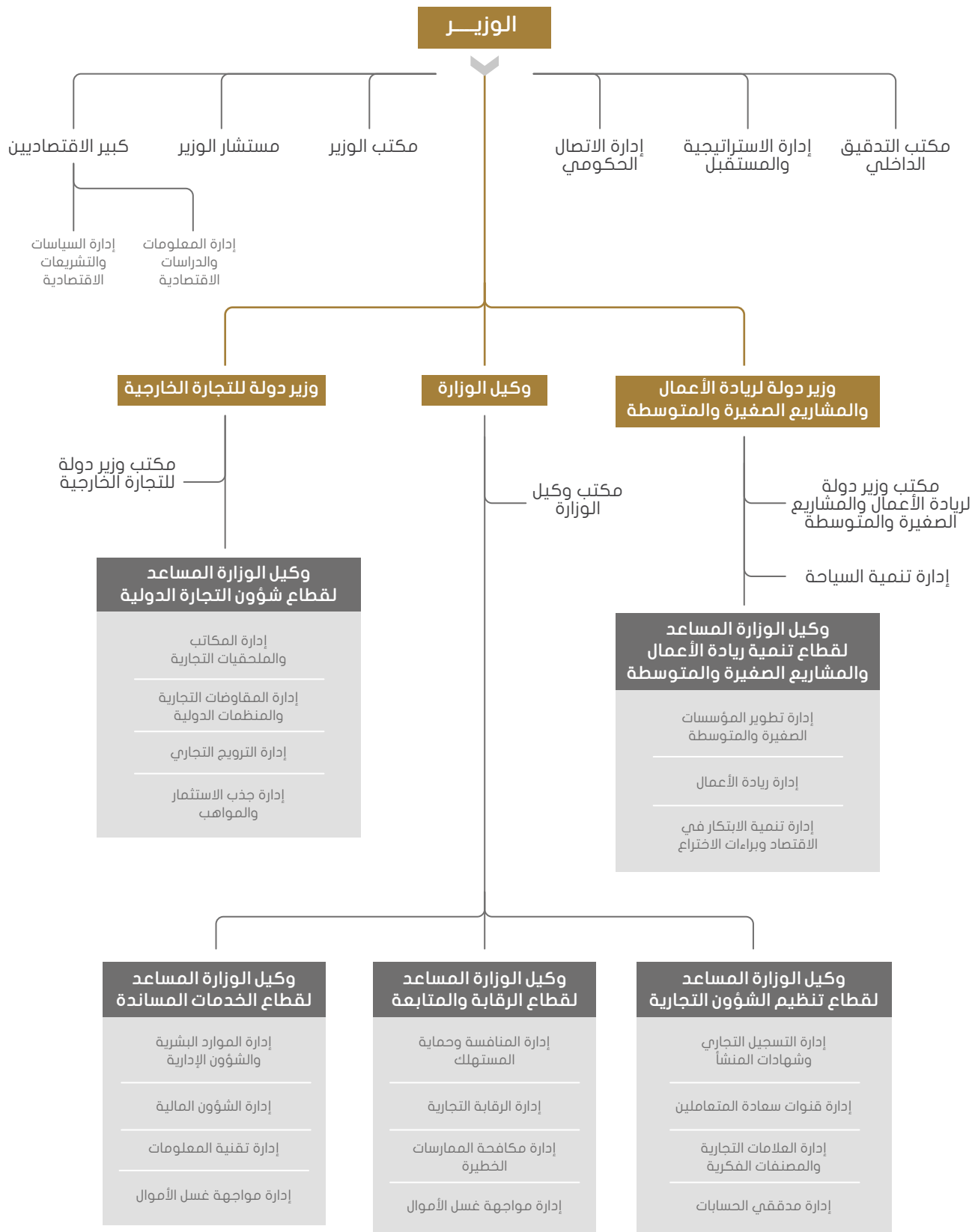
اقتصاد تنافسي عالمي متنوع مبني على المعرفة والابتكار وبقيادة كفاءات وطنية.

رسالتنا

تحقيق تنمية وتنافسية الاقتصاد الوطني وتهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال الاقتصادية عبر سن وتحديث التشريعات الاقتصادية وسياسات التجارة الخارجية وتنمية الصادرات الوطنية وتنمية السياحة عبر تطوير منتجاتها وتحسين جودتها وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحماية حقوق المستهلك والملكية الفكرية ودعم جهود الجمعيات التعاونية وتنويع الأنشطة الاقتصادية وتعميم التطبيقات الذكية المميزة بقيادة كفاءات وطنية وفقاً لمعايير الإبداع والابتكار والتميز العالمية واقتصاديات المعرفة.

قيمنا

- ◀ الابتكار : تهيئة المناخ الإيجابي لمعاونة الفئات المعنية من داخل وخارج الوزارة على تحويل أفكارهم إلى نتائج تطبيقية متميزة تخدم رؤية الوزارة وتنافسية الدولة.
- ◀ احترام الحقوق : احترام حقوق الموظفين والمستهلكين وكافة فئات المتعاملين وفقاً للتشريعات الاقتصادية وأنظمة العمل المتبعة.
- ◀ الاستدامة : نحرص على تحقيق متطلبات الاستدامة الاجتماعية والبيئية في جميع الأنشطة الاقتصادية.
- ◀ التكامل : تعزيز أوجه التعاون والتكامل بين القطاعات الاقتصادية
- ◀ التنافسية : نسعى لتحقيق المكانة المرموقة للاقتصاد الوطني محلياً ودولياً.
- ◀ التميز وروح الفريق : نعمل من خلال فريق واحد لنشر التميز المؤسسي على كافة الأصعدة.



الجدول رقم (٦): المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة
للسنوات 2020/2019

2020	2019	البيان
9,282	9,504	السكان (ألف نسمة)
1,317.9	1,532.2	الناتج المحلي الإجمالي الجاري (مليار درهم)
1,090.8	1,184.8	الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية بالأسعار الجارية (مليار درهم)
1,418.8	1,511.6	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لسنة 2010) (مليار درهم)
1,005.6	1,071.8	الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية (بالأسعار الثابتة لسنة 2010) (مليار درهم)
70.87	70.90	مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الجمالي بالأسعار الحقيقية %
292.5	344.2	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (مليار درهم)
72.9	65.6	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية الداخلة (مليار درهم)
69.5	77.9	صافي تدفقات الاستثمارات الاماراتية المباشرة السنوية الخارجة (مليار درهم)
553.8	480.8	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الداخل (مليار درهم)
747.7	678.2	رصيد الاستثمارات الاماراتية المباشرة التراكمية الخارجة (مليار درهم)
1,231.2	1,483.9	إجمالي الصادرات من السلع والخدمات (مليار درهم)
1,078.7	1,276.0	إجمالي الواردات من السلع والخدمات (مليار درهم)
-2.1	-1.9	معدل التضخم

المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء، المصرف المركزي

الجدول رقم (2): ملخص تنفيذي لأنشطة إدارات الوزارة خلال عامي 2019 و 2020

المؤشر	2019	2020
عدد الشركات المساهمة الخاصة	162	162
عدد فروع الشركات الأجنبية المسجلة بالدولة	2,416	2,511
صافي الوكالات التجارية المقيدة خلال العام	292	306
عدد الجمعيات التعاونية	41	42
إجمالي رؤوس أموال الجمعيات التعاونية	2,758	3,104
عدد المساهمين في الجمعيات التعاونية	94,688	97,795
عدد الجولات التفتيشية لإدارة الرقابة التجارية	33,215	70,800
عدد المخالفات المحررة من قبل إدارة الرقابة التجارية	2,368	1,103
عدد الشكاوى المقدمة لإدارة حماية المستهلك	11,638	14,990
عدد طلبات الاستدعاء المقدمة لإدارة حماية المستهلك	107	100
عدد الطلبات المقدمة للعلامات التجارية	18,686	18,620
عدد العلامات التجارية المسجلة	21,543	16,781
عدد طلبات تسجيل مصنف فكري	1,205	1,824
عدد طلبات تسجيل مستوردي وموزعي المصنفات الفكرية	426	180
عدد طلبات براءات الاختراع المقدمة	1,905	1,917
عدد طلبات النماذج الصناعية المقدمة	915	693
عدد براءات الاختراع الممنوحة	1,281	508
عدد المتدربين في البرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	1,500	5,700
عدد نزلاء المنشآت الفندقية (مليون نزيل)	27.1	14.8
عدد المنشآت الفندقية (منشأة فندقية)	1,142	1,089
عدد الليالي السياحية (مليون ليلة سياحية)	85	54.3

المصدر : وزارة الاقتصاد

قطاع شؤون التجارة الدولية

1

أولاً: قطاع شؤون التجارة الدولية

يختص قطاع التجارة الخارجية بالسياسات التجارية والمنظمات الدولية بما فيها منظمة التجارة العالمية ولجنة مؤتمر الأمم المتحدة "الونكتاد"، كما يتولى القطاع مهام الترويج التجاري للمنتجات المحلية من خلال الإشراف على خطط وبرامج المعارض التجارية داخل الدولة وخارجها، والعمل على استكشاف أسواق جديدة للصادرات الإماراتية والترويج لها، وتوعية المصدرين لرفع كفاءة عمليات التصدير. ويقوم القطاع أيضاً بمهام إدارة وتشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال توفير البيئة الجاذبة للاستثمار وتذليل الصعوبات التي تواجه المشاريع الاستثمارية، بما فيها العمل على توحيد وتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع وتقديم الدعم والمشورة للمستثمرين الأجانب. ويقوم القطاع بإعداد التقارير ونشر البيانات فيما يخص التجارة الخارجية غير النفطية والمعلومات الاستثمارية.

التجارة الخارجية غير النفطية

تطورات التجارة الخارجية غير النفطية 2017-2020

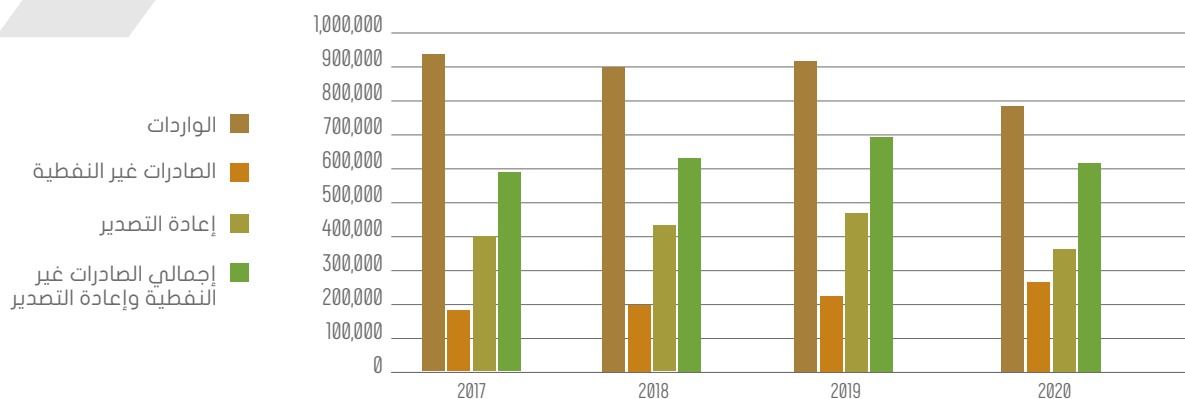
سجل إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية تراجعاً نسبته 12.49% خلال عام 2020 على أساس سنوي بسبب تداعيات جائحة كورونا لتصل إلى 1,403.2 مليار درهم إماراتي. في حين سجلت الصادرات الوطنية غير النفطية ارتفاعاً ونمواً بنسبة 10.1% بإجمالي ما قيمته 254.6 مليار درهم.

الجدول رقم (3): حجم التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات العربية المتحدة 2017 - 2020 (القيمة: مليون درهم)

السنة	الواردات	الصادرات غير النفطية	إعادة التصدير	إجمالي الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير	إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية	التغيير النسبي لإجمالي التجارة %
2017	946,466	181,039	400,308	581,347	1,527,813	
2018	898,481	206,050	431,551	637,601	1,536,082	0.54
2019	914,852	231,237	457,410	688,647	1,603,499	4.39
2020	785,112	254,642	363,413	618,055	1,403,167	-12.49

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.
ملاحظة: البيانات بالجدول تشمل التجارة المباشرة وتجارة المناطق الحرة وتجارة المستودعات الجمركية.

حجم التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات العربية المتحدة 2017-2020



الواردات والصادرات غير النفطية وإعادة التصدير لدولة الإمارات حسب مجموعات الدول 2020

تصدرت الدول الآسيوية غير العربية قائمة مجموعات الدول بالنسبة لتجارة الإمارات غير النفطية مع العالم واستحوذت على 38.8% من مجمل تجارة الإمارات غير النفطية لعام 2020 تلتها مجموعة الدول الأوروبية بنسبة 17.9% ومن ثم مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 14%.

جدول (4): الواردات والصادرات غير النفطية وإعادة التصدير لدولة الإمارات حسب مجموعات الدول والقيمة خلال عام 2020 (الوزن: طن، القيمة: مليون درهم).

مجموع الدول	الواردات		الصادرات غير النفطية		إعادة التصدير		إجمالي التجارة	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
دول مجلس التعاون	43,794.39	5.58	48,802.06	19.17	103,807.29	28.56	196,403.74	14.00
الدول العربية الأخرى	32,917.21	4.19	29,221.88	11.48	72,142.74	19.85	134,281.83	9.57
الدول الآسيوية غير العربية	340,646.51	43.39	97,332.85	38.22	106,792.21	29.39	544,771.58	38.82
الدول الأفريقية غير العربية	108,865.35	13.87	11,020.37	4.33	26,243.03	7.22	146,128.75	10.41
الدول الأوروبية	155,378.58	19.79	58,067.06	22.80	37,523.84	10.33	250,969.48	17.89
الدول الأمريكية	94,953.13	12.09	8,334.00	3.27	15,523.53	4.27	118,810.66	8.47
الدول المحيطية	8,431.20	1.07	1,863.01	0.73	994.21	0.27	11,288.43	0.80
دول أخرى غير مبنية	125.68	0.02	0.35	0.00	386.27	0.11	512.30	0.04
المجموع الكلي	785,112.06	100	254,641.58	100	363,413	100	1,403,167	100

المصدر : المركز الاتحادي للتنافسية والاقتصاد

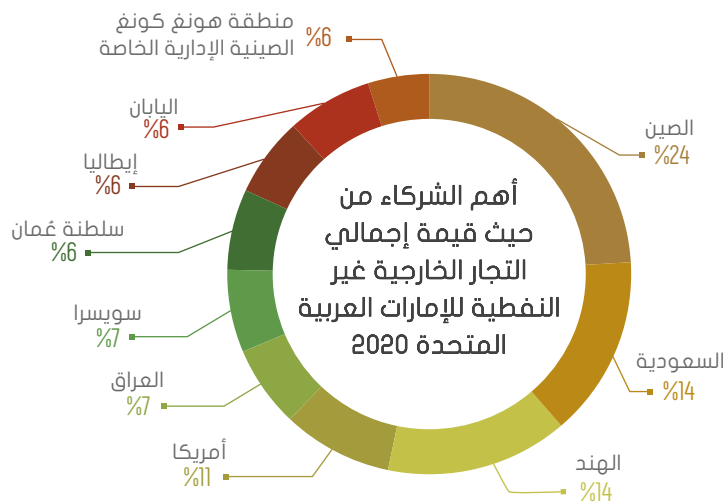
التجارة الخارجية غير النفطية حسب أهم الشركاء لعام 2020

تحتل الصين المرتبة الأولى كشريك تجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة في التجارة الخارجية غير النفطية، وبقيمة إجمالية بلغت 173.9 مليار درهم إماراتي واستحوذت على ما نسبته 12.4% من إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الامارات مع العالم لعام 2020. تلتها السعودية في المرتبة الثانية بوزن نسبي 7.4%، ثم الهند بنسبة 7.3%.

جدول (5): أهم الشركاء من حيث قيمة إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات العربية المتحدة 2020 (الوزن: طن، القيمة: مليون درهم)

التسلسل	الدول	إجمالي التجارة غير النفطية			
		الوزن	%	القيمة	%
01	الصين	12,056,509	5.67	173,870	12.39
02	السعودية	11,815,323	5.56	103,919	7.41
03	الهند	39,315,596	18.49	102,545	7.31
04	أمريكا	4,562,171	2.15	80,212	5.72
05	العراق	12,641,296	5.94	52,850	3.77
06	سويسرا	45,257	0.02	47,337	3.37
07	سلطنة عُمان	16,805,394	7.90	42,324	3.02
08	إيطاليا	1,234,322	0.58	40,242	2.87
09	اليابان	3,867,555	1.82	39,930	2.85
10	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	138,201	0.06	33,187	2.37

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء
ملاحظة: البيانات بالجدول تشمل (التجارة المباشرة وتجارة المناطق الحرة
وتجارة المستودعات الجمركية)



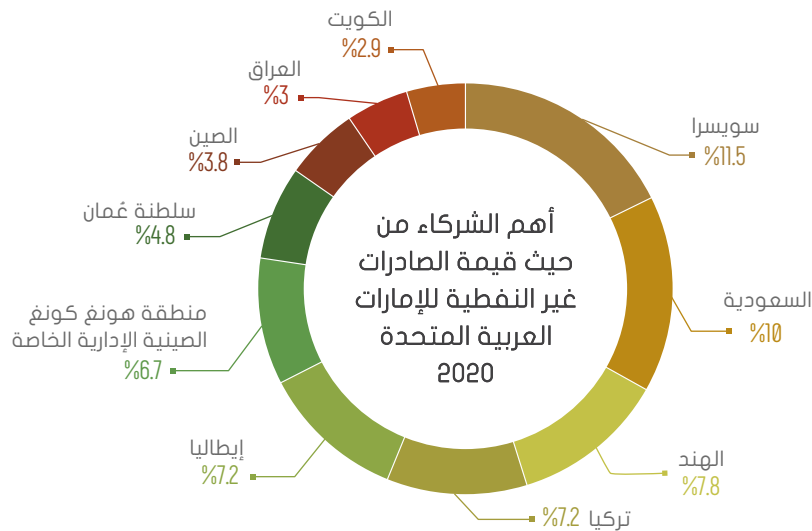
الصادرات غير النفطية حسب أهم الشركاء لعام 2020

احتلت سويسرا المرتبة الأولى كوجهة للصادرات الإماراتية غير النفطية للعام الثاني على التوالي بنسبة استحواذ 11.5%، تلتها السعودية في المركز الثاني بنسبة 10% من إجمالي الصادرات غير النفطية للدولة، ومن ثم الهند في المركز الثالث بنسبة 7.8%.

جدول (6): أهم الشركاء من حيث قيمة الصادرات غير النفطية للإمارات العربية المتحدة 2020 (الوزن: طن، القيمة: مليون درهم)

التسلسل	الدول	الصادرات غير النفطية			
		الوزن	%	القيمة	%
01	سويسرا	1,609	0.002	29,229	11.5
02	السعودية	3,567,926	3.9	25,568	10.0
03	الهند	24,996,232	27.1	19,737	7.8
04	تركيا	332,092	0.4	18,429	7.2
05	إيطاليا	169,601	0.2	18,229	7.2
06	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	89,471	0.1	17,120	6.7
07	سلطنة عُمان	3,090,524	3.3	12,287	4.8
08	الصين	3,347,414	3.6	9,793	3.8
09	العراق	4,103,255	4.4	7,539	3.0
10	الكويت	17,303,821	18.7	7,359	2.9

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء



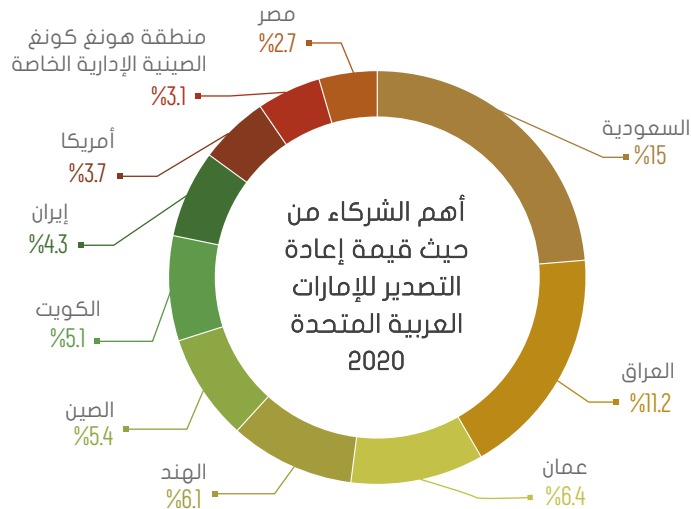
أهم الشركاء من حيث إعادة التصدير 2020

بلغت قيمة إعادة التصدير إلى السعودية التي حلت في المرتبة الأولى من بين دول العالم نحو 54.6 مليار درهم، مستحوذة بذلك على ما نسبته 15% من إجمالي إعادة التصدير للدولة للعالم في عام 2020، وبهذا حافظت السعودية على صدارتها في المركز الأول كوجهة لإعادة التصدير للدولة للعام الثالث على التوالي. وجاءت العراق في المركز الثاني كوجهة لإعادة التصدير بنسبة 11.2%، وسلطنة عمان في المركز الثالث بنسبة 6.4% من إجمالي إعادة التصدير.

جدول (7): أهم الشركاء من حيث قيمة إعادة التصدير للإمارات العربية المتحدة 2020.
(الوزن: طن، القيمة: مليون درهم)

التسلسل	الدول	إعادة التصدير			
		الوزن	%	القيمة	%
01	السعودية	1,539,131	7.7	54,568	15.0
02	العراق	5,313,724	26.6	40,602	11.2
03	سلطنة عُمان	1,415,197	7.1	23,297	6.4
04	الهند	689,118	3.4	22,322	6.1
05	الصين	483,641	2.4	19,647	5.4
06	الكويت	631,346	3.2	18,464	5.1
07	إيران	738,336	3.7	15,569	4.3
08	أمريكا	116,221	0.6	13,416	3.7
09	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	38,091	0.2	11,375	3.1
10	مصر	300,268	1.5	9,973	2.7

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.



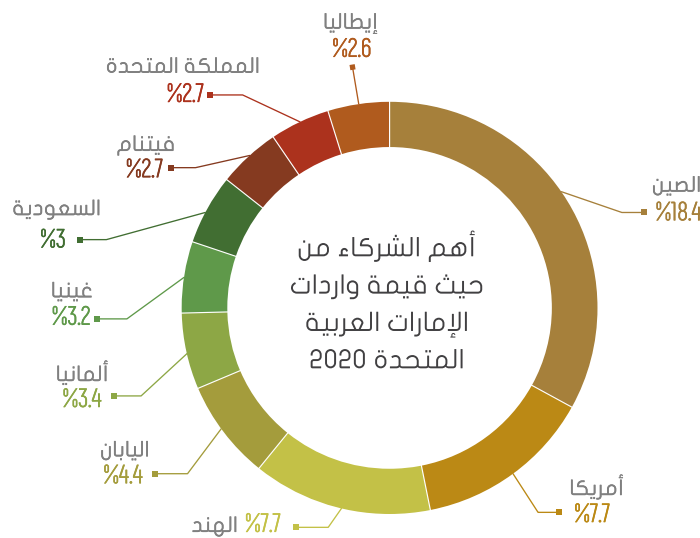
أهم الشركاء في الواردات 2020

بقيت الصين الشريك الأهم في الواردات خلال عام 2020، بنسبة استحواذ وصلت الى 18.4% من إجمالي الواردات لعام 2020، تلتها أمريكا التي تقدمت بمرتبة واحدة من المركز الثالث في عام 2019 الى المركز الثاني في 2020 وبنسبة 7.7%، والهند في المركز الثالث بعد ما كانت في المركز الثاني خلال عام 2019.

جدول (8): أهم الشركاء من حيث قيمة واردات الإمارات العربية المتحدة 2020
(الوزن: طن، القيمة: مليون درهم)

التسلسل	الدول	الواردات			
		الوزن	%	القيمة	%
01	الصين	8,225,453	8.2	144,430	18.4
02	أمريكا	3,443,500	3.4	60,552	7.7
03	الهند	13,630,247	13.6	60,486	7.7
04	اليابان	3,118,000	3.1	34,729	4.4
05	ألمانيا	1,111,777	1.1	26,711	3.4
06	غينيا	3,703,985	3.7	25,093	3.2
07	السعودية	6,708,266	6.7	23,782	3.0
08	فيتنام	877,140	0.9	21,492	2.7
09	المملكة المتحدة	601,392	0.6	21,491	2.7
10	إيطاليا	1,039,409	1.0	20,348	2.6

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.



أهم سلع الصادرات غير النفطية 2020

تصدرت سلعة الذهب المطلبي بالبلاطين خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق قائمة السلع المصدرة خلال عام 2020 بأجمالي ما قيمته 105.6 مليار درهم تلاه الألمنيوم الخام بما قيمته 12.1 مليار درهم ومن ثم لفائف غليظة سيجار بقيمة اجمالية بلغت 11.6 مليار درهم.

جدول (9): الصادرات غير النفطية لأهم السلع لدولة الإمارات حسب القيمة خلال عام 2020 (الوزن: طن، القيمة: مليون درهم).

النظام المنسق (البند)	الوصف	الوزن	القيمة
7108	ذهب بما في ذلك الذهب المطلبي بالبلاطين خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق	1,077	105,638
7601	ألومنيوم خام	1,959,730	12,084
2402	لفائف غليظة سيجار , وان كانت مقطوعة الأطراف ولفائف صغيرة سيجاريلوس ولفائف عادية سجاير , من تبغ أو من أبداله	151,100	11,602
3901	بوليمرات الإيثيلين , بأشكالها الأولية	2,608,473	9,189
2710	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية, غير خام : محضرات غير مذكورة ولا داخلية في مكان آخر محتوية على مالا يقل عن 70% وزناً من زيوت نفط أو من زيوت مواد معدنية قارية, على أن تكون هذه الزيوت العنصر الأساسي في هذه المحضرات, فضلات زيوت.	3,474,328	8,841
7408	أسلاك من نحاس	278,865	6,482
3902	بوليمرات البروبلين أو أوليفينات آخر , بأشكالها الأولية	1,751,992	6,236
7113	حلي ومجوهرات وأجزاءها , من معادن ثمينة أو من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة	52	5,243
7308	منشآت (عدا المباني المسبقة الصنع الداخلة في البند 94,06) وأجزاء منشآت (مثل , جسور ومقاطع جسور وبوابات سدود وأبراج وصواري شبكية وسقوف وهياكل سقوف وأبواب ونوافذ وأطرها وعتبات أبواب ومصاريع ومساند (درابزين) ودعامات وأعمدة) من حديد أو صلب : ألواح وقضبان وزوايا وأشكال خاصة ومقاطع وأنابيب ومواسير , وما يماثلها , مهيأة للاستعمال في المنشآت , من حديد أو صلب	467,826	3,612
7503	فضلات وخردة من نيكل	118,541	2,258

المصدر : المركز الإتحادي للتنافسية والاحصاء.

أهم سلع إعادة التصدير 2020

تصدرت سلعة الهواتف بمختلف أنواعها قائمة السلع المعاد تصديرها خلال عام 2020 باجمالي ما قيمته 75.2 مليار درهم تلاه الألماس وان كان مشغولا ، ولكن غير مركب ولا منظوم بما قيمته 31.8 مليار درهم ومن ثم سيارات وغيرها من العربات السيارة المصممة أساساً لنقل الأشخاص بقيمة اجمالية بلغت 21.7 مليار درهم.

جدول (10): إعادة التصدير لأهم السلع لدولة الإمارات حسب القيمة خلال عام 2020 (الوزن: طن، القيمة: مليون درهم)

القيمة	الوزن	الوصف	النظام المنسق (البنود)
75,228	83,106	أجهزة هاتف بما فيها أجهزة هاتف للشبكات الخليوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية: أجهزة آخر لإرسال أو استقبال الصوت أو الصور أو البيانات الآخر، بما فيها أجهزة للاتصال في الشبكات السلكية أو اللاسلكية (كشبكات المنطقة المحلية أو المنطقة الواسعة)، عدا أجهزة الإرسال أو الاستقبال الداخلة في البند 84.43 أو 85.25 أو 85.27 أو 85.28.	8517
31,847	33	ألماس ، وان كان مشغولا ، ولكن غير مركب ولا منظوم	7102
21,709	812,857	سيارات وغيرها من العربات السيارة المصممة أساساً لنقل الأشخاص (عدا السيارات المعدة لنقل عشرة أشخاص أو أكثر) ، بما في ذلك سيارات الاستیشن وسيارات السباق	8703
19,499	54,157	آلات للمعالجة الذاتية للمعلومات ووحداتها : قارئات مغناطيسية أو بصرية ، آلات نقل المعلومات على حوامل بهيئة رموز ، وآلات لمعالجة هذه البيانات ، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر	8471
17,884	253	حلي ومجوهرات وأجزاؤها ، من معادن ثمينة أو من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة	7113
15,078	8,666,790	زيوت نפט وزيت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، غير خام ؛ محضرات غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر محتوية على مالا يقل عن 70% وزناً من زيوت نפט أو من زيوت مواد معدنية قارية، على أن تكون هذه الزيوت العنصر الأساسي في هذه المحضرات، فضلات زيوت	2710
8,739	616,639	أجزاء ولوازم للمركبات الداخلة في البنود من 87,01 لغاية 87,05	8708
6,594	3,651	أجزاء مركبات جوية	8803
4,104	3,658	عنفات نفاتة وعنفات دافعة وعنفات غازية آخر	8411
3,954	13,993	أدوية (عدا الاصناف المذكورة في 30,02 أو 30,05 أو 30,06) المكونة من منتجات مخلوطة أو غير مخلوطة معدة للاستعمال في الطب العلاجي أو الوقائي ، مهيأة في جرعات معيارية (بما فيها المعدة لإعطائها عبر الجلد) أو في أغلفة معدة للبيع بالتجزئة	3004

المصدر : المركز الإحصائي للتنافسية والإحصاء.

أهم سلع الواردات 2020

تصدرت سلعة الذهب المطلبي بالبلاتين خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق قائمة السلع المستوردة خلال عام 2020 بإجمالي ما قيمته 136.8 مليار درهم تلاه الهواتف بمختلف أنواعها بما قيمته 74.9 مليار درهم ومن ثم سيارات وغيرها من العربات السيارة المصممة أساساً لنقل الأشخاص بقيمة إجمالية بلغت 37.9 مليار درهم.

جدول (11): الواردات لأهم السلع لدولة الإمارات حسب القيمة خلال عام 2020
(الوزن: طن، القيمة: مليون درهم)

النظام المنسق (البنود)	الوصف	الوزن	القيمة
7108	ذهب بما في ذلك الذهب المطلبي بالبلاتين خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق	744	136,825
8517	أجهزة هاتف بما فيها أجهزة هاتف للشبكات الخليوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية: أجهزة آخر لإرسال أو استقبال الصوت أو الصور أو البيانات الأخر، بما فيها أجهزة للاتصال في الشبكات السلكية أو اللاسلكية (شبكات المنطقة المحلية أو المنطقة الواسعة)، عدا أجهزة الإرسال أو الاستقبال الداخلة في البند 84,43 أو 85,25 أو 85,27 أو 85,28.	89,253	74,865
8703	سيارات وغيرها من العربات السيارة المصممة أساساً لنقل الأشخاص (عدا السيارات المعدة لنقل عشرة أشخاص أو أكثر) ، بما في ذلك سيارات الاستیشن وسيارات السباق	978,917	37,901
7102	ألماس ، وان كان مشغولا ، ولكن غير مركب ولا منظوم	61	31,083
2710	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، غير خام ؛ محضرات غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر محتوية على مالا يقل عن 70% وزناً من زيوت نفط أو من زيوت مواد معدنية قارية، على أن تكون هذه الزيوت العنصر الأساسي في هذه المحضرات، فضلات زيوت.	17,096,510	30,738
8471	آلات للمعالجة الذاتية للمعلومات ووحداتها ؛ قارئات مغناطيسية أو بصرية ، آلات نقل المعلومات على حوامل بهيئة رموز ، وآلات لمعالجة هذه البيانات ، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر	73,016	24,965
7113	حلي ومجوهرات وأجزاؤها ، من معادن تميئة أو من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن تميئة	369	22,337
8411	عنفات نفاتة وعنفات دافعة وعنفات غازية آخر	11,594	15,070

النظام المنسق (البنود)	الوصف	الوزن	القيمة
3004	أدوية (عدا الاصناف المذكورة في 30,02 أو 30,05 أو 30,06) المكونة من منتجات مخلوطة أو غير مخلوطة معدة للاستعمال في الطب العلاجي أو الوقائي ، مهيأة في جرعات معايرة (بما فيها المعدة لإعطائها عبرالجلد)أو في أغلفة معدة للبيع بالتجزئة	44,609	12,473
8708	أجزاء ولوازم للمركبات الداخلة في البنود من 87,01 لغاية 87,05	831,703	9,353

المصدر : المركز الإتحادي للتنافسية والاحصاء.

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الى الامارات لعام 2020

- ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الى دولة الامارات خلال العام 2020 بمقدار 2.01 مليار دولار (7.38 مليار درهم) ونسبة نمو 11.24% وبهذا تكون دولة الامارات تقدمت 9 مراتب لتحتل المرتبة 15 عالمياً في العام 2020 وفقاً لتصنيف اللونكتاد من خلال تقرير الاستثمار العالمي الصادر في يونيو 2021، حيث بلغ اجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي الداخل في العام 2020 ما مجموعه 19.884 مليار دولار (73.04 مليار درهم) مقارنة مع 17.875 مليار دولار 2020 (65.66 مليار درهم).
- احتلت دولة الامارات المرتبة الأولى في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل على مستوى منطقة غرب آسيا بنسبة 54.4% من اجمالي التدفقات على المنطقة والتي بلغت 36.547 مليار دولار والتي ارتفعت التدفقات الى المنطقة بنسبة 9.4% عن العام 2019 وقد جاءت تركيا بالمرتبة الثانية بنسبة 21.5% وبمقدار 7.880 مليار دولار وفي المرتبة الثالثة جاءت السعودية بنسبة 15% وبمقدار 5.486 مليار دولار.
- احتلت دولة الامارات المرتبة الأولى في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بنسبة 40.2% من اجمالي التدفقات على المنطقة والتي بلغت 49.4 مليار دولار قد جاءت تركيا بالمرتبة الثانية بنسبة 15.9% وبمقدار 7.880 مليار دولار وفي المرتبة الثالثة جاءت مصر بنسبة 11.8% وبمقدار 5.852 مليار دولار وفي المرتبة الرابعة فقد جاءت السعودية بنسبة 11.1% وبمقدار 5.486 مليار دولار.
- احتلت دولة الامارات المرتبة الأولى في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل على مستوى مجموعة الدول العربية بنسبة 49.1% من اجمالي التدفقات على المنطقة والتي بلغت 40.46 مليار دولار وقد جاءت مصر بالمرتبة الثانية بنسبة 14.4% وبمقدار 5.852 مليار دولار وفي المرتبة الثالثة جاءت السعودية بنسبة 13.5% وبمقدار 5.486 مليار دولار.

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الداخل لعام 2020

- ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الداخل بنسبة 15.2% عن العام 2019 والذي بلغ 150.896 مليار دولار في العام 2020 مقابل 131.011 مليار دولار في العام 2019.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج (الاستثمارات الإماراتية الصادرة الى دول العالم) 2020

- تقدمت دولة الامارات 6 مراتب لتحتل المرتبة 13 عالمياً في العام 2020 وفقاً لتصنيف اللونكتاد من خلال تقرير الاستثمار العالمي الصادر في يونيو 2021 حيث انخفضت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من دولة الامارات خلال العام 2020 بمقدار 2.28 مليار دولار ونسبة تراجع 10.7% وبهذا تكون، حيث بلغ اجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي الخارج في العام 2020 ما مجموعه 18.937 مليار دولار مقارنة مع 21.226 مليار دولار 2019 .
- احتلت دولة الامارات المرتبة الأولى في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج على مستوى منطقة غرب آسيا بنسبة 65.5% من اجمالي التدفقات من المنطقة والتي بلغت 33.5027 مليار دولار حيث انخفضت التدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 17.7% عن العام 2019 وقد جاءت السعودية بالمرتبة الثانية بنسبة 14.5% وبمقدار 4.854 مليار دولار وفي المرتبة الثالثة جاءت تركيا بنسبة 9.65% وبمقدار 3.240 مليار دولار.

- احتلت دولة الامارات المرتبة الأولى في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بنسبة 55% من اجمالي التدفقات من المنطقة التي بلغت 34.464 مليار دولار وقد جاءت السعودية بالمرتبة الثانية بنسبة 14.08% وبمقدار 4.854 مليار دولار وفي المرتبة الثالثة جاءت تركيا بنسبة 9.4% وبمقدار 3.240 مليار دولار وفي المرتبة الرابعة فقد جاءت دولة قطر بنسبة 7.9% وبمقدار 2.730 مليار دولار.
- احتلت دولة الامارات المرتبة الأولى في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج على مستوى مجموعة الدول العربية بنسبة 60.4% من اجمالي التدفقات على المنطقة والتي بلغت 31.350 مليار دولار وقد جاءت السعودية بالمرتبة الثانية بنسبة 15.5% وبمقدار 4.854 مليار دولار وفي المرتبة الثالثة جاءت قطر بنسبة 8.7% وبمقدار 2.730 مليار دولار، وفي المرتبة الرابعة الكويت بنسبة 7.7% وبمقدار 2.427 مليار دولار.

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج التراكمي (الاستثمارات الإماراتية الصادرة الى دول العالم) لعام 2020

- ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الخارج (الاستثمارات الإماراتية الصادرة الى دول العالم) بمقدار 18.937 مليار دولار وبنسبة 10.25% عن العام 2019 والذي بلغ 203.727 مليار دولار في العام 2020 مقابل 184.790 مليار دولار في العام 2019.

جدول (12): التدفقات والرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج والمشاريع الاستثمارية الجديدة

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى داخل الدولة (مليار دولار)	9.605	10.354	10.385	17.875	19.884
نسبة الى اجمالي تكوين رأس المال الثابت (%)	11.00%	14.15%	14.20%	23.28%	28.16%
نسبة نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية (%)		7.80%	0.30%	72.12%	11.24%
الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (مليار دولار)	119.054	121.645	127.914	131.011	150.896
نسبة نمو الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل		2.18%	5.15%	2.42%	15.18%
نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الى الناتج المحلي الإجمالي	33.34%	31.55%	30.30%	31.40%	42.05%
تدفقات الاستثمارات الإماراتية الى دول العالم (مليار دولار)	15.711	14.059	15.079	21.226	18.937
نسبة نمو تدفقات الاستثمارات الإماراتية الى دول العالم		10.51%-	7.26%	40.77%	10.78%-
الرصيد التراكمي للاستثمارات الإماراتية الى دول العالم (مليار دولار)	110.493	124.449	166.811	184.79	203.727
نسبة نمو الرصيد التراكمي للاستثمارات الإماراتية الى دول العالم		12.63%	34.04%	10.78%	10.25%

2020	2019	2018	2017	2016	البيان
178	256	228	178	227	عدد المشاريع الاستثمارية الجديدة المعلنة حسب المصدر
6.611	14.912	28.839	12.406	25.357	قيمة المشاريع الاستثمارية الجديدة المعلنة حسب المصدر (مليار دولار)
375	445	382	333	305	عدد المشاريع الاستثمارية الجديدة المعلنة حسب الوجهة
9.531	13.556	11.894	8.791	10.089	قيمة المشاريع الاستثمارية الجديدة المعلنة حسب الوجهة (مليار دولار)

المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة جذب الاستثمار والمواهب، الأونكتاد.

المكاتب والملحقيات التجارية

- بلغ عدد الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية المبرمة بين دولة الامارات ودول العالم نحو 69 اتفاقية.
- بلغ عدد اللجان الاقتصادية الثنائية بين دولة الامارات ودول العالم نحو 22 لجنة.
- بلغ عدد مذكرات التفاهم الثنائية بين دولة الامارات ودول العالم نحو 14 مذكرة تفاهم.

جدول (13):

الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية المبرمة بين دولة الامارات ودول العالم

متسلسل	اسم الدولة	سنة الدخول حيز النفاذ ورقم المرسوم	نوع الاتفاقية
1	جمهورية الجزائر الديمقراطية	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1986	اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني
2	المملكة المغربية	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1986	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني
3	جمهورية تونس	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1974	اتفاقية اقتصادية
4	الجمهورية العربية السورية	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2000	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني
5	جمهورية مصر العربية	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1989	اتفاقية التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والتقني وتشجيع الاستثمار
6	المملكة الأردنية الهاشمية	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2001	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني
7	الجمهورية اللبنانية	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2000	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني
8	جمهورية العراق	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1978	اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي

متسلسل	اسم الدولة	سنة الدخول حيز النفاذ ورقم المرسوم	نوع الاتفاقية
9	جمهورية جزر القمر	وقعت بتاريخ 2015/3/ 26	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري
10	جمهورية السودان	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2003	
11	جمهورية التشاد	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1973	اتفاقية تجارية
12	جمهورية السنغال	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1976	اتفاق التعاون الاقتصادي
13	جمهورية الصومال	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1974	بروتوكول اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي
14	جمهورية جنوب أفريقيا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2005	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني
15	جمهورية غينيا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2012	اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني
16	جمهورية أنغولا	وقعت بتاريخ 2015/6/ 14	اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني
17	جمهورية سيراليون	وقعت بتاريخ 2017/2/ 15	اتفاقية التعاون الاقتصادية والفني
18	جمهورية أوغندا	وقعت بتاريخ 2019/3/2	اتفاقية التعاون الاقتصادية والفني
19	جمهورية مالي	وقعت بتاريخ 2019/5/20	اتفاقية التعاون الاقتصادية والفني
20	جمهورية باكستان	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2005	اتفاقية الإطارية للتعاون والاقتصادي بين دول مجلس التعاون
21	جمهورية الهند	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2005	اتفاقية الإطارية للتعاون والاقتصادي بين دول مجلس التعاون
22	جمهورية تركيا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2005	اتفاقية الإطارية للتعاون والاقتصادي بين دول مجلس التعاون
23	جمهورية الصين الشعبية	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1986	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني ، و اتفاقية الإطارية الاقتصادية والتجاري والاستثماري والتقني بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
24	جمهورية كازاخستان	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1998	اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي
25	جمهورية أذربيجان	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2008	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني

متسلسل	اسم الدولة	سنة الدخول حيز النفاذ ورقم المرسوم	نوع الاتفاقية
26	جمهورية ماليزيا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1975	اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني
27	جمهورية كوريا الجنوبية	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2006	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني
28	جمهورية أوزباكستان	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2008	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني
29	جمهورية فيتنام الاشتراكية	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2000	اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني
30	جمهورية روسيا البيضاء	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2000	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني
31	جمهورية سنغافورة	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2005	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني
32	جمهورية طاجيكستان	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2007	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني
33	جمهورية روسيا الاتحادية- السوفيتية	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1990	اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والتقني
34	مملكة تايلاند	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2007	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني
35	جمهورية أوكرانيا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1997	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني
36	جمهورية كرواتيا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1995	اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والفني
37	جمهورية بنجلاديش الشعبية	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1986	اتفاقية تجارية
38	جمهورية أرمينيا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2002	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني
39	جمهورية قيرغيزستان	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2015	اتفاقية التعاون الاقتصادي
40	جمهورية لاتفيا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2018	اتفاقية التعاون الاقتصادي
41	استراليا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1980	اتفاقية حول العلاقات التجارية والاقتصادية والتعاون التقني
42	نيوزيلندا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2004	اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي
43	جمهورية النمسا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1976	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني

متسلسل	اسم الدولة	سنة الدخول حيز النفاذ ورقم المرسوم	نوع الاتفاقية
44	جمهورية فنلندا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1989	اتفاقية التعاون الاقتصادي والصناعي والفني
45	جمهورية إيطاليا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1986	اتفاقية التعاون الاقتصادي والصناعي والتقني والمالي
46	جمهورية رومانيا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1998	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني
47	جمهورية هولندا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1984	اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني
48	الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا ولكسمبورج	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1984	اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني
49	جمهورية اليونان	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1980	اتفاقية التعاون الاقتصادي والثقافي والفني
50	مملكة الدانمرك	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1985	اتفاقية التعاون الاقتصادي والصناعي والعلمي والفني
51	جمهورية مونتينيغرو	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2012	اتفاقية التعاون الاقتصادي
52	جمهورية ألبانيا	وقعت 2012/1/19 , تم تصديقها من جانبنا	اتفاقية التعاون الاقتصادي
53	جمهورية بولندا	وقعت 2012/4/22 , تم تصديقها من جانبنا	اتفاقية التعاون الاقتصادي
54	مملكة بريطانيا	غير متوفر	
55	جمهورية ألمانيا	غير متوفر	
56	مملكة إسبانيا	غير متوفر	
57	جمهورية البرتغال	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2014	اتفاقية التعاون الاقتصادي
58	جمهورية سلوفينيا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2016	اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني
59	جمهورية المجر	وقعت بتاريخ 2015/9/15	اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني
60	جمهورية بلغاريا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2017	اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني
61	جمهورية كوسوفو	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2016	اتفاقية التعاون الاقتصادي

متسلسل	اسم الدولة	سنة الدخول حيز النفاذ ورقم المرسوم	نوع الاتفاقية
62	جمهورية ليتوانيا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2018	اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني
63	جمهورية مولدوفا	وقعت بتاريخ 2018/1/30 تم تصديقها من جانبنا	اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني
64	جمهورية قبرص	وقعت بتاريخ 2019/6/15	اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني
65	جمهورية البرازيل	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1992	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والصناعي والتكنولوجي والمالي
66	جمهورية الأرجنتين	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1994	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والصناعي والتقني والمالي
67	جمهورية كوبا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2014	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني
68	جمهورية الاورغواي الشرقية	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2012	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني
69	جمهورية بليز	وقعت بتاريخ 2019/10/9	اتفاقية التعاون الاقتصادي

المصدر: وزارة الاقتصاد - ادارة المكاتب والملحقيات التجارية

جدول (14): اللجان الاقتصادية الثنائية بين دولة الامارات ودول العالم

متسلسل	اسم الدولة	سنة الدخول حيز النفاذ ورقم المرسوم
1	ألمانيا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1996
2	تركيا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2005
3	نيوزيلندا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2004
4	أذربيجان	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2006
5	كوريا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2006
6	ايطاليا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1986
7	الصين	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1986
8	المملكة المتحدة	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2009
9	النمسا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1976
10	اسبانيا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2010

متسلسل	اسم الدولة	سنة الدخول حيز النفاذ ورقم المرسوم
11	مصر	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1989
12	أوزباكستان	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2013
13	رومانيا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1998
14	المجر	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2016
15	بولندا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2012
16	مونتينيغرو	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2012
17	استراليا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 1980
18	سلوفاكيا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2015
19	كندا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2016
20	قيرغيزستان	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2015
21	لاتفيا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2018
22	سلوفينا	دخلت حيز النفاذ منذ العام 2016

المصدر: وزارة الاقتصاد - ادارة المكاتب والملحقيات التجارية

جدول (15): مذكرات التفاهم الثنائية بين دولة الامارات ودول العالم

متسلسل	اسم الدولة	مذكرات التفاهم
1	جمهورية كازاخستان	مذكرة التفاهم بشأن الشراكة في الاستثمار في جمهورية كازاخستان
2	جمهورية اليونان	مذكرة تفاهم بين وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة ووزارة الاقتصاد والتنمية في جمهورية اليونان
3	دوقيه لوكسمبرغ	مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة دوقيه لوكسمبرغ الكبرى في شأن التعاون الاقتصادي والفني
4	جمهورية كازاخستان	مذكرة تفاهم بين وزارة لاقتصاد في دولة الامارات العربية المتحدة ووزارة التجارة والتكامل في جمهورية كازاخستان
5	مملكة البحرين	مذكرة تفاهم في مجال حماية المستهلك بين وزارة الاقتصاد ووزارة الصناعة والاقتصاد والسياحة في مملكة البحرين
6	مملكة البحرين	مذكرة التفاهم في مجال السياحة ووزارة الاقتصاد ووزارة الصناعة والاقتصاد والسياحة في مملكة البحرين

متسلسل	اسم الدولة	مذكرات التفاهم
7	جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية	مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية في شأن التعاون لاقتصادي والفني
8	هولندا	مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال الابتكار بين وزارة الاقتصاد بالدولة ووزارة الشؤون الاقتصادية رفيعي هولندا
9	بجمهورية كولومبيا	مذكرة تفاهم في المجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة والابتكار بين وزارة الاقتصاد بين دولة الإمارات ووزارة التجارة والصناعة والسياحة بجمهورية كولومبيا
10	جمهورية الجزائر	مذكرة التفاهم للتعاون في مجال الرقابة التجارية وحماية المستهلك بين الدولة وجمهورية الجزائر
11	الاتحاد الروسي	مذكرة تفاهم في مجال الملكية الفكرية بين وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة والخدمة الاتحادية للملكية الفكرية في الاتحاد الروسي
12	المملكة الاردنية الهاشمية	مذكرة التفاهم للتعاون في مجال المستهلك بين دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية
13	الاتحاد الروسي	مذكرة تعاون بين وزارة الاقتصاد بدولة الامارات العربية المتحدة ووزارة التنمية الاقتصادية بروسيا الاتحادية
14	بيلاروسيا	مذكرة التفاهم بين وزارة الاقتصاد بدولة الامارات العربية المتحدة ووزارة الاقتصاد بيلاروسيا في مجال الاستثمار

المصدر: وزارة الاقتصاد - ادارة المكاتب والملحقيات التجارية

قطاع تنمية ريادة الأعمال والابتكار

2

ثانياً: قطاع تنمية ريادة الأعمال والابتكار

ريادة الأعمال وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

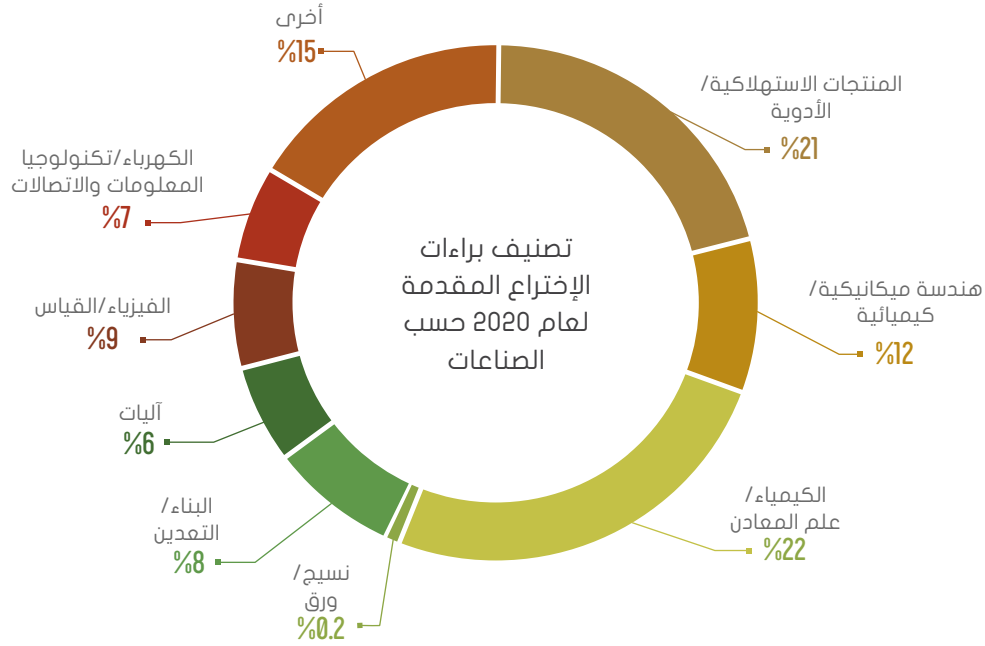
أبرز إنجازات دولة الإمارات في قطاع تنمية ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لعام 2020

حققت دولة الإمارات قفزات نوعية على المستوى العربي والعالمي في قطاع تنمية ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في عام 2020، ومن أهم الإنجازات:

- تبوأَت دولة الإمارات، المرتبة الأولى إقليمياً والرابعة عالمياً في المؤشر العالمي لريادة الأعمال (GEM) 2020.
- احتلت الإمارات المرتبة الأولى على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إجمالي تمويل رأس المال الجريء لعام 2020 وذلك بنسبة 56% تقدر قيمتها بحوالي 2.1 مليار درهم إماراتي، ويمثل ذلك زيادة بنسبة 38% مقارنةً بعام 2019.
- احتلت الإمارات المرتبة الأولى في عدد صفقات رأس المال الجريء المبرمة بنسبة 26% من إجمالي عدد الصفقات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما مثل ذلك نمواً بنسبة 3% مقارنةً بعام 2019. ومن حيث متوسط حجم التمويل الممنوح لكل شركة ناشئة، ارتفع إجمالي متوسط التمويل في دولة الإمارات من 11.8 مليون درهم لكل صفقة في العام 2019 ليصل إلى 16.2 مليون درهم لكل صفقة في العام 2020 وليحقق نمواً يصل إلى 37.5%.
- شهدت دولة الإمارات نمو متزايد على مدى السنوات الثلاثة الماضية في إجمالي عدد الخريجين الذين أسسوا شركاتهم الناشئة (Start-ups) بنسبة 43%، وذلك بالتزامن مع ارتفاع عدد الخريجين الإماراتيين الذين قاموا بإنشاء مشاريع ريادية بنسبة 54% خلال الفترة نفسها.
- كما شهدت الدولة نمواً في عدد الشركات المسجلة التي يمتلكها مواطنون إماراتيون بنسبة 9.5% مقارنةً بالعام 2019.
- وقد تم توفير 78 دورة تدريبية لأعضاء البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة حضرها 5,700 متدرب والتي تمثل زيادة بنسبة 98% في الدورات التدريبية مقارنةً بعام 2019.

أبرز الانجازات لإدارة تنمية الابتكار في الاقتصاد وبراءات الاختراع لعام 2020

- وصل عدد براءات الاختراع المسجلة لدى وزارة الاقتصاد إلى 25,598 براءة اختراع بنهاية العام 2020.
- وصل عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع التي تلقتها وزارة الاقتصاد في العام 2020 إلى 1,917 طلب مما يمثل زيادة بنسبة 1% مقارنةً بالعام 2019.
- ساهمت وزارة الاقتصاد في إقامة قمة رواد الابتكار التكنولوجي (TIP) لعام 2020 حيث شاركت فيها 33 دولة، واستقطبت 154 مخترع و125 مستثمر، وحضر القمة أكثر من 2,000 مشارك.



المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة تنمية الابتكار في الاقتصاد وبراءات الاختراع

إدارة تنمية
السياحة

3

ثالثاً: إدارة تنمية السياحة

تمتاز دولة الإمارات في قطاع السياحة حيث تعتبر إحدى الوجهات السياحية الرائدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وبالرغم من جائحة كوفيد، تعد الدولة من أكثر عشر وجهات سياحية نمواً في العالم.

أبرز الإنجازات والمشاركات لدولة الإمارات في قطاع السياحة لعام 2020

- شاركت دولة الإمارات في اجتماعات قمة مجموعة العشرين بصفتها ممثلاً لمجلس التعاون الخليجي، حيث أعلنت دعمها للالتزام المشترك بين الدول بضمان بيئة سفر آمنة تساعد على إعادة بناء الثقة لدى المستهلك في قطاع السياحة.
- انتخبت دولة الإمارات رئيساً للجنة الإقليمية للشرق الأوسط (UNWTO) حتى نهاية عام 2021.
- فازت إمارة رأس الخيمة على لقب عاصمة السياحة الخليجية لعام 2020-2021، مما يؤكد المكانة الرائدة لدولة الإمارات كوجهة سياحية متميزة، ويعكس الثقة التي تتمتع بها الدولة كمقصد سياحي مستدام.
- تم إطلاق الهوية السياحية الموحدة لدولة الإمارات بالإضافة إلى حملة 'أجمل شتاء في العالم' في عام 2020.
- حلت الدولة على مستوى نسبة الإشغال في الفنادق في المرتبة الثانية عالمياً بنسبة 54.7 % لعام 2020.
- انخفضت الحركة السياحية في الدولة في عام 2020 بنسبة هي الأقل على مستوى العالم حيث بلغت 45.2%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الدولة 11.9 % لعام 2019.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع السياحة 11.2 % من إجمالي الوظائف في الدولة لعام 2019، والتي هي أعلى من نسبة مساهمة السياحة في التوظيف لدى بعض أفضل الوجهات السياحية العالمية مثل الولايات المتحدة والصين وفرنسا وتركيا.
- أدت حملة 'أجمل شتاء في العالم' في عام 2020 إلى زيادة في عدد نزلاء المنشآت الفندقية بنسبة 17 %، وبلغت الإيرادات الناتجة عن الحملة 1 مليار درهم إماراتي خلال فترة

البيانات الرئيسية لقطاع السياحة في دولة الإمارات

جدول (16):
بيانات المنشآت الفندقية لعام 2020

2020	
14,8	عدد نزلاء المنشآت الفندقية (البيانات تشمل نزلاء المنشآت الفندقية المقيمين بالدولة ومن الزوار من الخارج) (مليون نزيل)
1,089	عدد المنشآت الفندقية (منشأة فندقية)
54,2	عدد الليالي السياحية (مليون ليلة سياحية)
حوالي 180,000	عدد الغرف الفندقية (غرفة فندقية)
3.7 (زيادة بنسبة 19% مقارنة بعام 2019)	متوسط مدة الإقامة (ليلة)
54.7%	نسبة إشغال المنشآت الفندقية

المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة تنمية السياحة، هيئات السياحة المحلية

عدد المنشآت
الفندقية

1,089

منشأة فندقية

عدد الليالي
السياحية

54.2

مليون ليلة سياحية

عدد الغرف
الفندقية

~180

ألف غرفة فندقية

متوسط مدة
الإقامة

3.7

ليلة

زيادة بنسبة 19% مقارنة
بعام 2019

نسبة إشغال
المنشآت الفندقية

54.7%

عدد نزلاء
المنشآت الفندقية

14.8

مليون نزيل

تشمل نزلاء المنشآت الفندقية
المقيمين بالدولة ومن الزوار من
الخارج

جدول (17):
ترتيب الدول: نسبة إشغال المنشآت الفندقية لعام 2020

المرتبة	الدولة	% إشغال المنشآت الفندقية
1	الصين	58.0%
2	الإمارات	54.7%
3	الولايات المتحدة	37.0%
4	المكسيك	32.0%
5	تركيا	30.0%
6	تايوان	27.0%
7	المملكة المتحدة	26.0%
8	إسبانيا	23.0%
9	إيطاليا	16.0%
10	ألمانيا	12.0%

المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة تنمية السياحة، هيئات السياحة المحلية
منظمة السياحة العالمية (UNWTO)

جدول (18):
ترتيب الدول: نسبة نمو الحركة السياحية لعام 2020

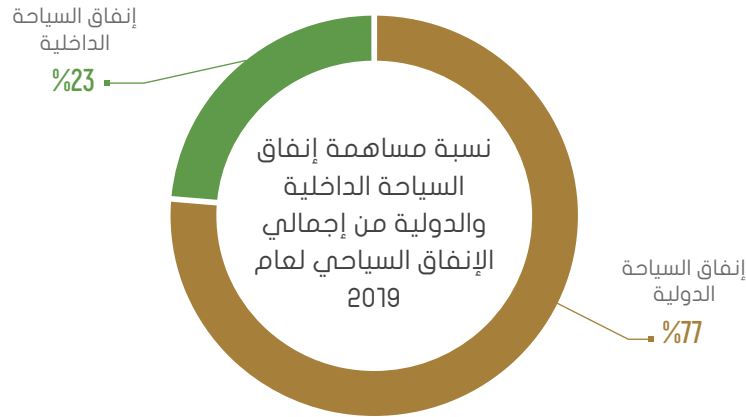
المرتبة	الدولة	% النمو
1	الإمارات	-45.2%
2	المكسيك	-52.0%
3	إيطاليا	-63.0%
4	ألمانيا	-69.0%
5	تركيا	-73.0%
6	السعودية	-76.0%
7	الولايات المتحدة	-77.0%
8	إسبانيا	-78.0%
9	المملكة المتحدة	-82.0%
10	تايوان	-83.0%

المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة تنمية السياحة، هيئات السياحة المحلية
منظمة السياحة العالمية (UNWTO)

جدول (19):
مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019

2019	
180.4	القيمة الإجمالية لمساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (مليار درهم إماراتي)
%11.9	نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي
2019	
%23	نسبة مساهمة السياحة الداخلية من إجمالي الإنفاق السياحي
%77	نسبة مساهمة السياحة الدولية من إجمالي الإنفاق السياحي

المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة تنمية السياحة



جدول (20):
مساهمة قطاع السياحة في التوظيف لعام 2019

2019	
745.000	إجمالي مساهمة قطاع السياحة في التوظيف (وظيفة)
%11.2 من إجمالي التوظيف	نسبة مساهمة قطاع السياحة في التوظيف

المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة تنمية السياحة

جدول (21):
مقارنة الدول: نسبة مساهمة قطاع السياحة في التوظيف لعام
2019 مقارنة بأفضل الوجهات السياحية العالمية والعربية

الدولة	2019
تايلاند	21.40%
الأردن	18.60%
إيطاليا	15.00%
البحرين	14.60%
ألمانيا	13.00%
المكسيك	12.80%
قطر	12.50%
السعودية	12.20%
المملكة المتحدة	12.00%
الإمارات	11.20%
الصين	10.60%
الولايات المتحدة	10.50%
فرنسا	9.50%
تركيا	9.30%
مصر	9.20%
اليابان	8.50%
عمان	7.00%

المصدر: مجلس السياحة والسفر العالمي (WTTC)



عدد المشاهدات لمقاطع الفيديو على وسائل التواصل الاجتماعي

500

مليون مشاهدة



التغطية الإعلامية (محلية، وإقليمية، وعالمية)

2,000

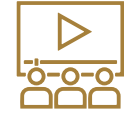
تغطية إعلامية



مدى وصول التغطية الإعلامية

20

مليون شخص



الزيادة في عدد نزلاء المنشآت الفندقية

17%



السياحة الداخلية

950,000

سائح



متوسط أسعار الغرف الفندقية

450

درهم إماراتي



الإيرادات في الشهر

1

مليار درهم إماراتي



المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة تنمية السياحة

قطاع تنظيم الشؤون التجارية

4

رابعاً: قطاع تنظيم الشؤون التجارية

التسجيل التجاري وشهادات المنشأ

1. فروع الشركات الأجنبية

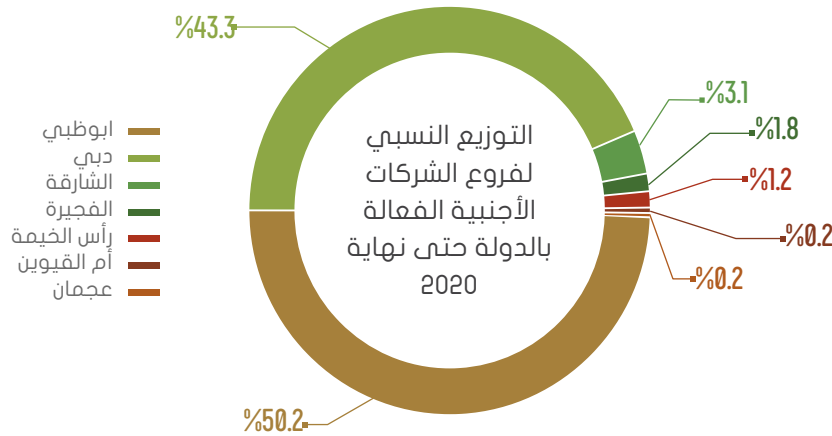
فروع الشركات الأجنبية الفعالة المسجلة بالدولة بجسب الامارة حتى نهاية 2020

بلغ اجمالي عدد فروع الشركات الاجنبية الفعالة بالدولة حتى نهاية عام 2020 نحو 2511 فرع شركة اجنبية تركزت في امارتي ابوظبي ودبي بالنسب التالية 50.2%، 43.3% وعلى التوالي.

جدول (22): عدد فروع الشركات الأجنبية الفعالة المسجلة بالدولة بجسب الامارة حتى نهاية 2020

الإمارة	عدد فروع الشركات الأجنبية الفعالة بالدولة حتى نهاية 2020	التوزيع النسبي لفروع الشركات الأجنبية الفعالة بالدولة حتى نهاية 2020
ابوظبي	1261	50.2%
دبي	1087	43.3%
الشارقة	78	3.1%
الفجيرة	46	1.8%
رأس الخيمة	31	1.2%
أم القيوين	4	0.2%
عجمان	4	0.2%
الإجمالي	2511	100.0%

المصدر: وزارة الاقتصاد - ادارة التسجيل التجاري وشهادات المنشأ.
ملاحظة: البيانات طبقاً لتاريخ الاستعلام 2021-10-28



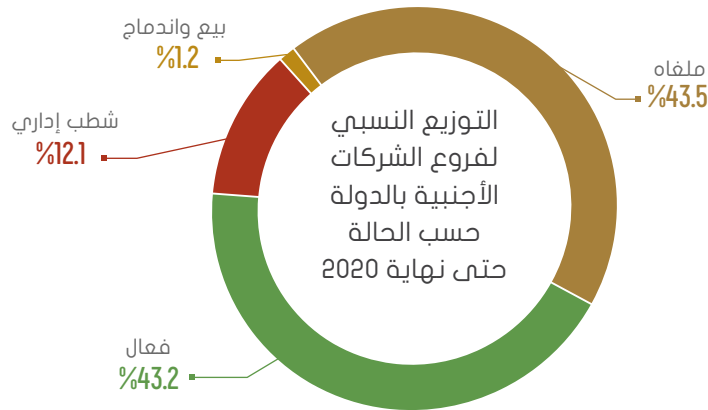
فروع الشركات الأجنبية بالدولة بحسب حالة الشركة حتى نهاية 2020

بلغ اجمالي عدد فروع الشركات الاجنبية الفعالة بالدولة حتى نهاية عام 2020 نحو 2511 فرع شركة اجنبية بينما بلغ عدد الفروع الملفاه نحو 2533 فرع في حين بلغ عدد الفروع المشطوبة ادارياً نحو 703 فرع.

جدول (23): عدد فروع الشركات الأجنبية بالدولة بحسب حالة الشركة حتى
نهاية 2020

النسبة من الإجمالي	العدد	حالة فرع الشركة الأجنبية
43.5%	2533	ملفاه
43.2%	2511	فعال
12.1%	703	شطب إداري
1.2%	71	بيع و اندماج
100.0%	5818	الإجمالي

المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة التسجيل التجاري وشهادات المنشأ.
ملاحظة: البيانات طبقاً لتاريخ الاستعلام 28-10-2021



فروع الشركات الأجنبية الفعالة المسجلة بالدولة بحسب أهم الجنسيات حتى نهاية عامي 2019 / 2020

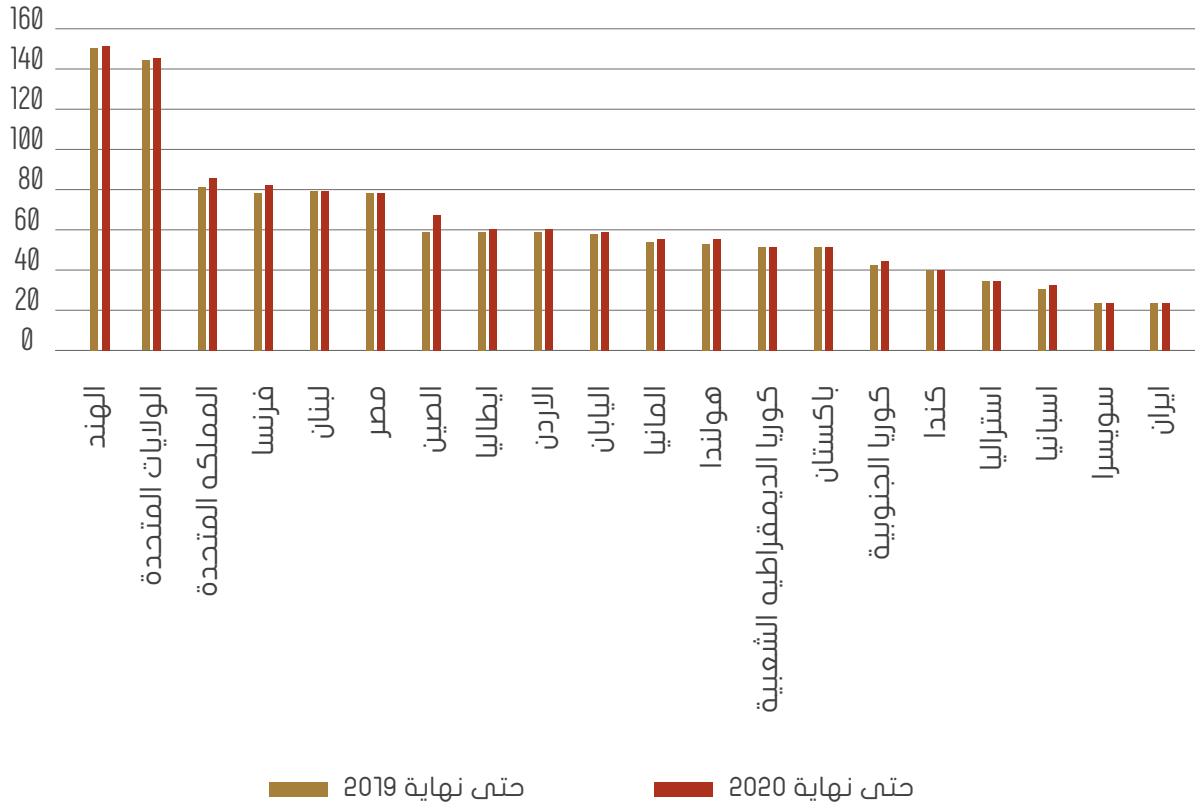
حلت الجنسية الهندية في المرتبة الاولى من حيث اجمالي عدد فروع الشركات الاجنبية بالدولة بنحو 151 فرع فعال حتى نهاية عام 2020، تلتها الولايات المتحدة بنحو 144 فرع فعال ومن ثم المملكة المتحدة بنحو 85 فرع فعال.

جدول (24): عدد فروع الشركات الأجنبية الفعالة المسجلة بالدولة بجسب أهم الجنسيات
حتى نهاية عامي 2019 / 2020

الجنسية	عدد الفروع الفعالة حتى نهاية 2019	عدد الفروع الفعالة حتى نهاية 2020
الهند	150	151
الولايات المتحدة	142	144
المملكة المتحدة	80	85
فرنسا	78	81
لبنان	79	79
مصر	78	78
الصين	58	67
إيطاليا	58	60
الأردن	58	59
اليابان	57	58
ألمانيا	51	53
هولندا	45	50
كوريا الديمقراطية الشعبية	49	49
باكستان	48	48
كوريا الجنوبية	42	44
كندا	40	40
أستراليا	34	34
إسبانيا	29	32
سويسرا	24	25
إيران	24	24
أخرى	1192	1250
الإجمالي	2416	2511

المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة التسجيل التجاري وشهادات المنشأ.
ملاحظة: البيانات طبقاً لتاريخ الاستعلام 28-10-2021

عدد فروع الشركات الأجنبية الفعالة المسجلة بالدولة
بحسب أهم الجنسيات حتى نهاية عامي 2019 / 2020



فروع الشركات الأجنبية الفعالة المسجلة بالدولة
بحسب أهم الجنسيات والامارة حتى نهاية 2020

حلت الجنسية الهندية في المرتبة الاولى من حيث اجمالي عدد فروع الشركات الاجنبية بالدولة بنحو 151 فرع فعال حتى نهاية عام 2020 وتركزت فروعها في امارتي دبي و ابوظبي، تلتها الولايات المتحدة بنحو 144 فرع فعال وتركزت فروعها في امارتي ابوظبي ودبي ومن ثم المملكة المتحدة بنحو 85 فرع فعال وكانت فروعها فقط في امارتي ابوظبي ودبي.

جدول (25): عدد فروع الشركات الأجنبية الفعالة المسجلة بالدولة بجسب أهم الجنسيات والامارة حتى نهاية 2020

الجنسية	ابوظبي	الشارقة	الفجيرة	أم القيوين	دبي	رأس الخيمة	عجمان	المجموع
الهند	53	5	5		85	3		151
الولايات المتحدة	97	3	1		40	3		144
المملكة المتحدة	46				39			85
فرنسا	46	1			34			81
لبنان	39	6	1		33			79
مصر	44	2	2		29	1		78
الصين	33			1	33			67
ايطاليا	42	2			15	1		60
الاردن	26	5	2		23	2	1	59
اليابان	30		1		27			58
المانيا	26	1			26			53
هولندا	24	1	1		24			50
كوريا الديمقراطية الشعبية	34				15			49
باكستان	17	4			27			48
كوريا الجنوبية	28		2		13	1		44
كندا	20	2			18			40
استراليا	20	1	1		12			34
اسبانيا	22	1			8	1		32
سويسرا	14				11			25
ايران	7	5	1		10	1		24
أخرى	593	39	29	3	565	18	3	1250
الإجمالي	1261	78	46	4	1087	31	4	2511

المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة التسجيل التجاري وشهادات المنشأ.
ملاحظة: البيانات طبقاً لتاريخ الاستعلام 2021-10-28

2. الشركات المساهمة الخاصة

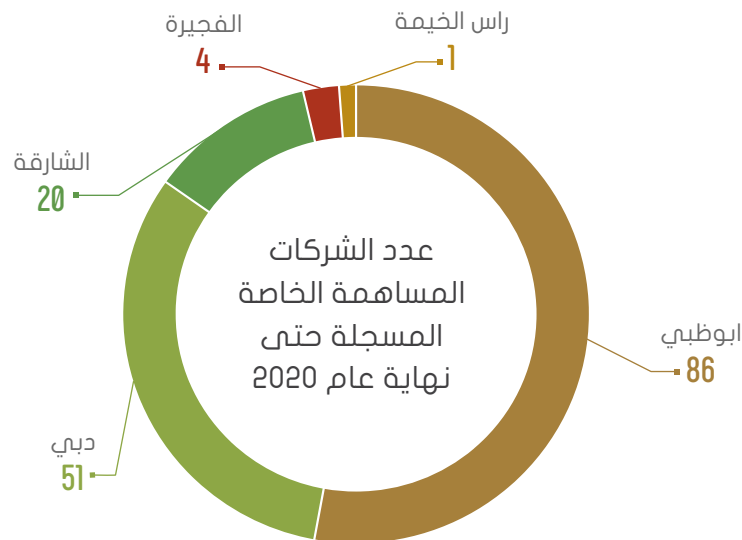
الشركات المساهمة الخاصة المسجلة بالدولة موزعة حسب الإمارة حتى نهاية عام 2020

بلغ عدد الشركات المساهمة الخاصة حتى نهاية عام 2020 في الدولة 162 شركة موزعة بين مختلف الإمارات. وبلغ عدد الشركات المساهمة الخاصة في أبو ظبي 86 شركة (53.1% من إجمالي الشركات)، وفي إمارة دبي 51 شركة (31.5% من إجمالي الشركات)، بينما بلغ عدد الشركات المساهمة الخاصة في الشارقة 20 شركة (12.3% من إجمالي الشركات).

جدول (26): الشركات المساهمة الخاصة المسجلة بالدولة موزعة حسب الإمارة حتى نهاية عام 2020

الإمارة	عدد الشركات المساهمة الخاصة المسجلة	نسبة المساهمة %
أبو ظبي	86	53.1%
دبي	51	31.5%
الشارقة	20	12.3%
الفجيرة	4	2.5%
راس الخيمة	1	0.6%
الإجمالي	162	100.0%

المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة التسجيل التجاري وشهادات المنشأ.



الشركات المساهمة الخاصة المسجلة بالدولة موزعة حسب القطاعات الاقتصادية حتى نهاية عام 2020

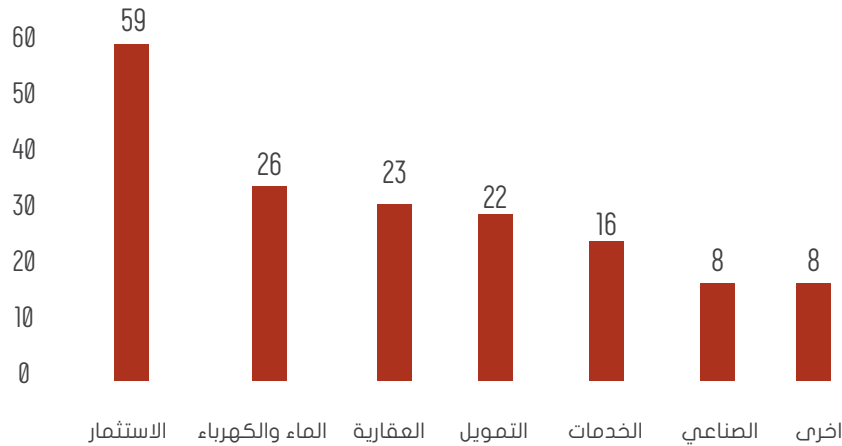
استحوذ قطاع الاستثمار على 36.4% من إجمالي عدد الشركات المساهمة الخاصة بما مجموعه 59 شركة، تلاه قطاع الماء والكهرباء بنسبة 16%، ومن ثم قطاع العقار بنسبة 14.2% ومن ثم التمويل بنسبة استحواذ بلغت 13.6%.

جدول (27): الشركات المساهمة الخاصة المسجلة بالدولة موزعة حسب القطاعات الاقتصادية حتى نهاية عام 2020

القطاع	عدد الشركات المساهمة الخاصة المسجلة	نسبة المساهمة %
الاستثمار	59	36.4%
الماء والكهرباء	26	16.0%
العقارية	23	14.2%
التمويل	22	13.6%
الخدمات	16	9.9%
الصناعي	8	4.9%
اخرى	8	4.9%
الإجمالي	162	100.0%

المصدر: وزارة الاقتصاد - ادارة التسجيل التجاري وشهادات المنشأ.

عدد الشركات المساهمة الخاصة المسجلة بالدولة موزعة حسب القطاعات الاقتصادية



3. الوكالات التجارية

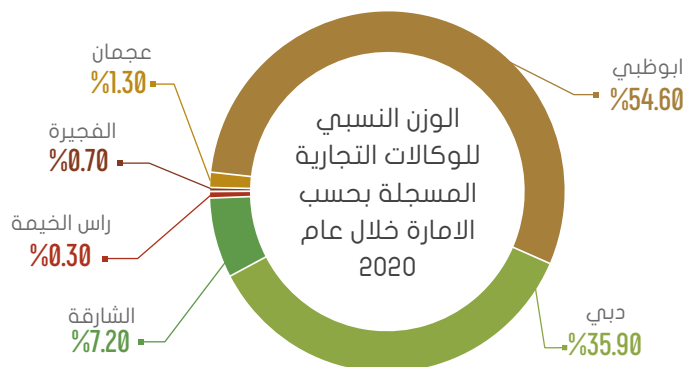
الوكالات التجارية المسجلة في عام 2020 موزعة حسب الإمارة والشهر

بلغ عدد الوكالات التجارية في عام 2020 حوالي 306 وكالة، 54.6% منها في أبو ظبي و 35.9% في دبي و 7.2% في الشارقة.

جدول (28): عدد الوكالات التجارية المسجلة في عام 2020 موزعة حسب الإمارة والشهر

الشهر من عام 2020	ابوظبي	الشارقة	الفجيرة	دبي	رأس الخيمة	عجمان	المجموع
يناير	17	4	0	12	0	0	33
فبراير	14	1	1	10	0	0	26
مارس	24	2	0	8	0	1	35
أبريل	7	1	1	4	0	1	14
مايو	5	3	0	4	0	1	13
يونيو	5	4	0	8	0	0	17
يوليو	10	1	0	11	0	0	22
أغسطس	10	1	0	5	0	0	16
سبتمبر	32	2	0	13	0	0	47
أكتوبر	13	1	0	9	0	1	24
نوفمبر	16	1	0	12	0	0	29
ديسمبر	14	1	0	14	1	0	30
المجموع	167	22	2	110	1	4	306
النسبة من الاجمالي	54.6%	7.2%	0.7%	35.9%	0.3%	1.3%	100%

المصدر: وزارة الاقتصاد - ادارة التسجيل التجاري وشهادات المنشأ.



الوكالات التجارية موزعة حسب النشاط الاقتصادي بشكل تراكمي للفترة 1982-2020

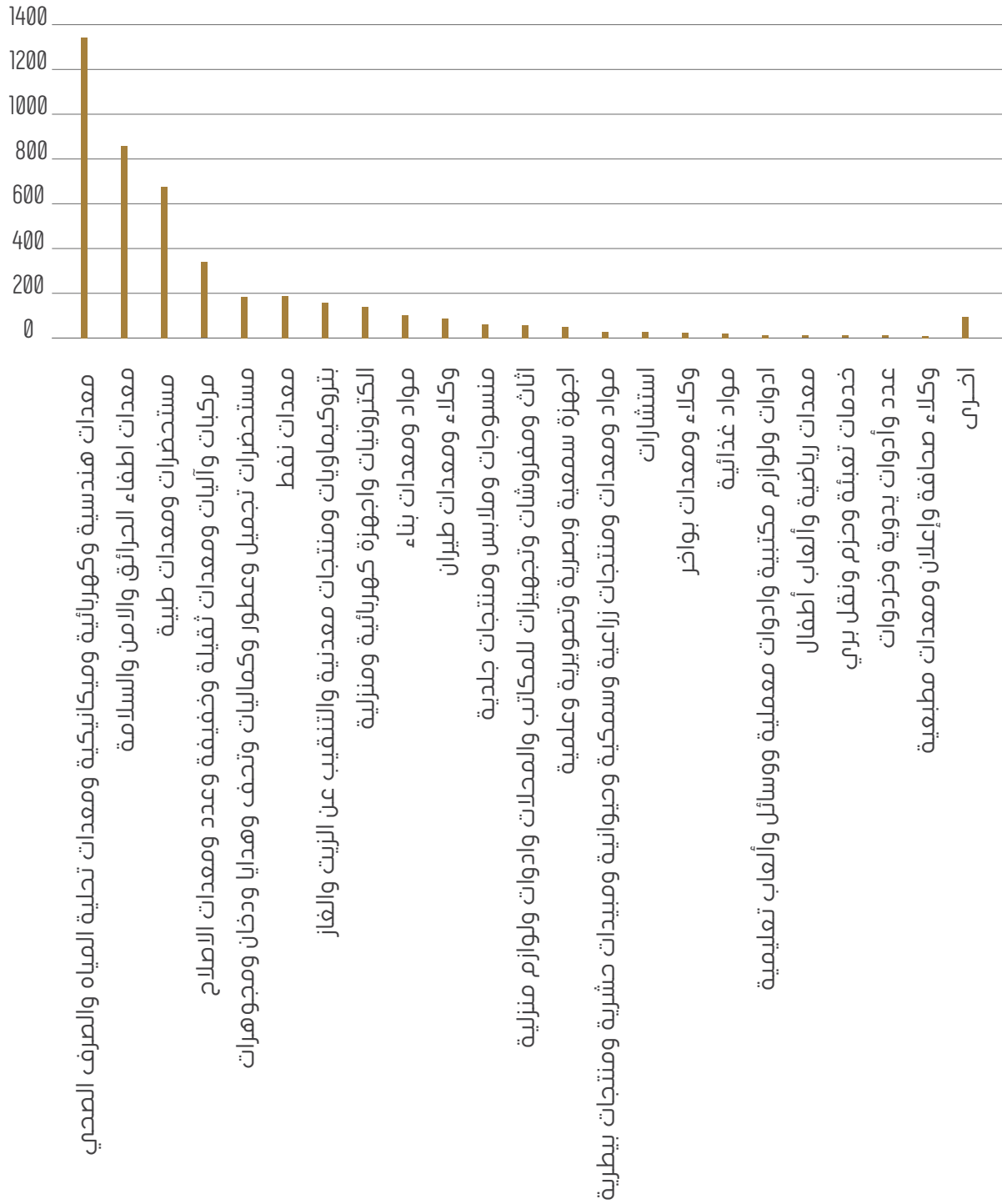
تصدر نشاط معدات هندسية وكهربائية وميكانيكية ومعدات تحلية المياه والصرف الصحي قائمة الأنشطة الاقتصادية التي تم تقييد وكالة تجارية بها باجمالي ما مجموعه 1301 وكالة للفترة التراكمية حتى نهاية عام 2020، تلاه في المرتبة الثانية معدات اطفاء الحرائق والامن والسلامة بما مجموعه 832 وكالة ومن ثم مستحضرات ومعدات طبية في المرتبة الثالثة وباجمالي 656 وكالة.

جدول (29): عدد الوكالات التجارية موزعة حسب النشاط الاقتصادي بشكل تراكمي للفترة 1982-2020

النشاط	عدد الوكالات
معدات هندسية وكهربائية وميكانيكية ومعدات تحلية المياه والصرف الصحي	1301
معدات اطفاء الحرائق والامن والسلامة	832
مستحضرات ومعدات طبية	656
مركبات وآليات ومعدات ثقيلة وخفيفة وعدد ومعدات الاصلاح	329
مستحضرات تجميل وعطور وكماليات وتحف وهدايا ودخان ومجوهرات	180
معدات نفط	179
بتروكيماويات ومنتجات معدنية والتنقيب عن الزيت والغاز	157
الالكترونيات واجهزة كهربائية ومنزلية	137
مواد ومعدات بناء	98
وكلاء ومعدات طيران	87
منسوجات وملابس ومنتجات جلدية	61
اثاث ومفروشات وتجهيزات للمكاتب والمحلات وادوات ولوازم منزلية	52
اجهزة سمعية وبصرية وتصويرية وعلمية	48
مواد ومعدات ومنتجات زراعية وسمكية وحيوانية ومبيدات حشرية ومنتجات بيطرية	31
استشارات	27
وكلاء ومعدات بواخر	25
مواد غذائية	24
ادوات ولوازم مكتبية وادوات معملية ووسائل وألعاب تعليمية	10
معدات رياضية وألعاب أطفال	9
خدمات تعبئة وحزم ونقل بري	7
عدد وأدوات يدوية وخردوات	3
وكلاء صحافة وإعلان ومعدات مطبعية	2
اخرى	87

المصدر: وزارة الاقتصاد - ادارة التسجيل التجاري وشهادات المنشأ.

عدد الوكالات التجارية موزعة حسب النشاط الاقتصادي
للفترة 1982-2020



الوكالات التجارية موزعة حسب أهم الجنسيات بشكل تراكمي للفترة 1982-2020

تصدرت المملكة المتحدة قائمة الجنسيات صاحبة الوكالات التجارية للفترة التراكمية حتى نهاية عام 2020 بأجمالي 636 وكالة تلتها الولايات المتحدة في المرتبة الثانية وبأجمالي ما مجموعه 503 وكالة ومن ثم ألمانيا 405 وكالة.

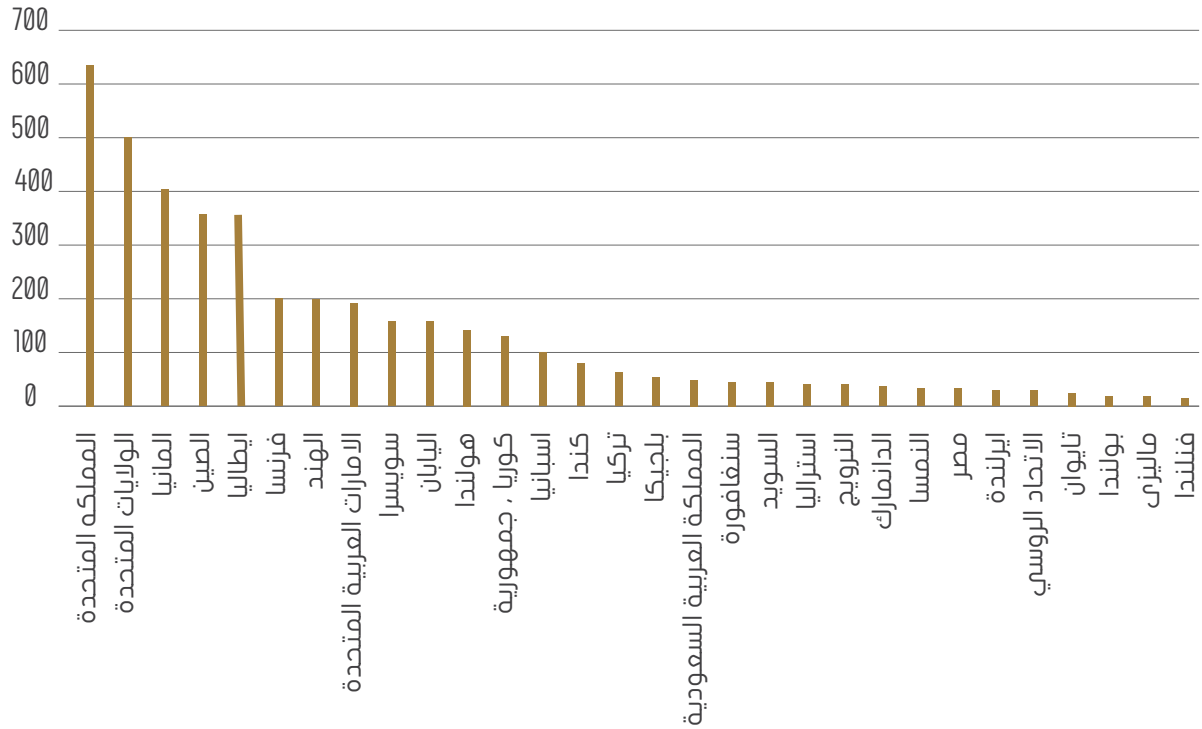
جدول (30): عدد الوكالات التجارية موزعة حسب أهم الجنسيات بشكل تراكمي
للفترة 1982-2020

متسلسل	الجنسية	عدد الوكالات
1	المملكة المتحدة	636
2	الولايات المتحدة	503
3	ألمانيا	405
4	الصين	359
5	إيطاليا	358
6	فرنسا	201
7	الهند	200
8	الإمارات العربية المتحدة	196
9	سويسرا	163
10	اليابان	162
11	هولندا	144
12	كوريا ، جمهورية	131
13	إسبانيا	102
14	كندا	80
15	تركيا	63
16	بلجيكا	55
17	المملكة العربية السعودية	51
18	سنغافورة	48
19	السويد	46
20	أستراليا	45
21	النرويج	43
22	الدانمارك	39
23	النمسا	34

متسلسل	الجنسية	عدد الوكالات
24	مصر	34
25	ايرلندة	32
26	الاتحاد الروسي	29
27	تايوان	26
28	بولندا	21
29	ماليزي	21
30	فنلندا	19

المصدر: وزارة الاقتصاد، ادارة التسجيل التجاري وشهادات المنشأ.

عدد الوكالات التجارية موزعة حسب أهم الجنسيات للفترة 1982 - 2020



المصدر: وزارة الاقتصاد - ادارة التسجيل التجاري وشهادات المنشأ.

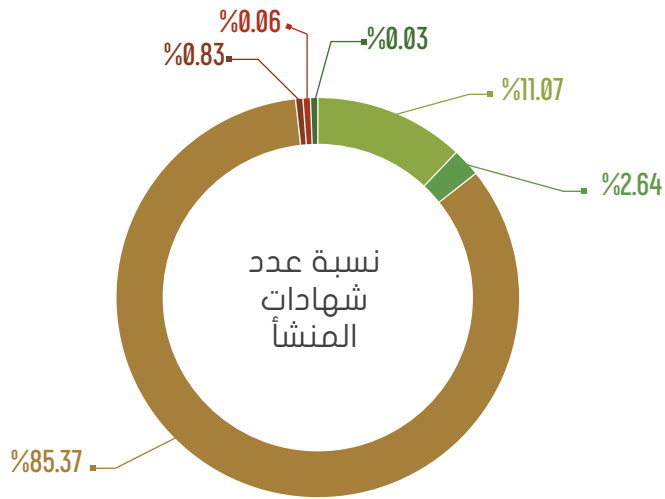
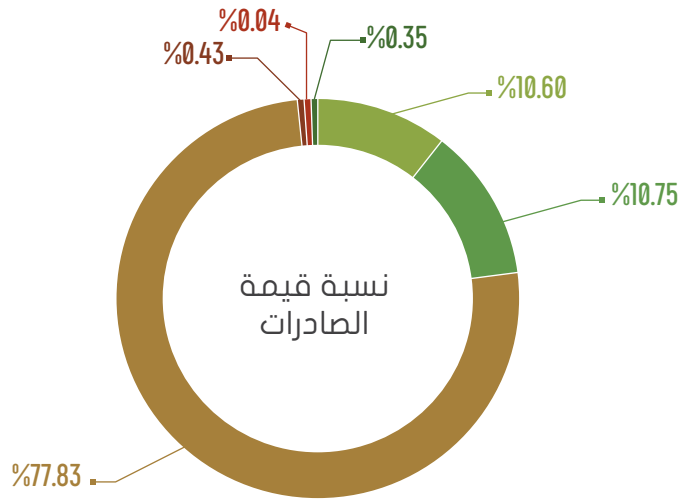
4. شهادات المنشأ

حلت شهادات المنشأ للمنتجات الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي على أعلى قيمة صادرات من بين الأنواع الأخرى لشهادات المنشأ بقيمة إجمالية بلغت نحو 71 مليار درهم خلال عام 2020، تلتها شهادة منشأ عامة بنحو 9.8 مليار درهم ومن ثم شهادة منشأ للدول العربية بنحو 9.7 مليار درهم.

جدول (31): إحصائية شهادات المنشأ لعام 2020

نوع الشهادة	عدد شهادات المنشأ الصادرة	نسبة عدد شهادات المنشأ من الإجمالي	قيمة الصادرات	نسبة قيمة الصادرات من الإجمالي
شهادة خليجية موحدة (دول الافتا)	166	0.06%	AED 32,364,719.62	0.04%
شهادة سنغافورة	73	0.03%	AED 321,547,911.59	0.35%
شهادة منشأ بين الدول العربية	30202	11.07%	AED 9,662,112,112.15	10.60%
شهادة منشأ عامة	7200	2.64%	AED 9,803,047,233.82	10.75%
شهادة منشأ للمنتجات الوطنية لدول المجلس التعاون	232815	85.37%	AED 70,958,042,095.96	77.83%
شهادة منشأ لنظام الأفضليات المعمم	2267	0.83%	AED 390,037,236.49	0.43%
المجموع الكلي	272723	100.00%	AED 91,167,151,309.62	100.00%

المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة التسجيل التجاري وشهادات المنشأ



المصدر: وزارة الاقتصاد - ادارة التسجيل التجاري وشهادات المنشأ

- شهادة منشأ للمنتجات الوطنية لدول المجلس التعاون
- شهادة منشأ لدول العربية
- شهادة منشأ عامة
- شهادة منشأ لنظام الأفضليات المعجم
- شهادة خليجية موحدة
- شهادة سنغافورة

إدارة التعاونيات والمخزون الاستراتيجي

تقوم إدارة التعاونيات والمخزون الاستراتيجي بمهام إشهار وتسجيل الجمعيات التعاونية وفقاً للتشريع النافذ المعني بالقطاع التعاوني بالدولة. كما تعمل على توفير الدعم القانوني والفني لها وكذلك المساهمة في نشر الوعي التعاوني والتشجيع على إشهار جمعيات جديدة متنوعة المجالات ذلك بالإضافة إلى مهام الإشراف والرقابة على الجمعيات التعاونية العاملة في الدولة من النواحي المالية والقانونية والادارية بهدف التحقق من مدى التزامها وسير اعمالها وفقاً لأحكام القانون.

بلغ عدد الجمعيات التعاونية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة 42 جمعية تعاونية في عام 2020. وتوزعت هذه الجمعيات التعاونية بين مختلف إمارات الدولة، وبنسبة تركز أعلى في إمارة أبو ظبي (45% من إجمالي الجمعيات) وبواقع 19 جمعية تعاونية. أما في إمارة دبي، فقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية 7 جمعيات (17% من إجمالي التعاونيات). وفي الشارقة أيضاً، فقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية 7 جمعيات (17% من إجمالي التعاونيات). وتوزعت 9 جمعيات تعاونية بين الإمارات الأخرى.

وبتوزيع الجمعيات التعاونية وفقاً للنشاط، فقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية العاملة بالقطاع الاستهلاكي 20 جمعية (48% من الإجمالي)، و13 جمعية تعمل في نشاط صيد الأسماك (31% من الإجمالي). وتوزعت عدد قليل من الجمعيات في الأنشطة الأخرى كالأنشطة الحرفية وقطاعي الإسكان والتأجير.

جدول (32): أبرز مؤشرات الجمعيات التعاونية العاملة في دولة الإمارات العربية لعامي 2018-2020

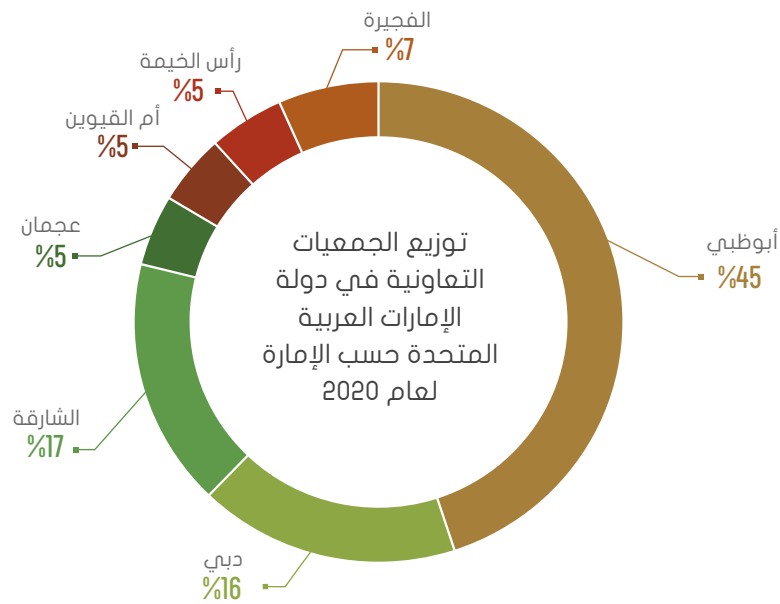
المؤشر	2018	2019	2020
عدد الجمعيات التعاونية	40	41	42
عدد منافذ البيع	203	250	194
عدد المساهمين	92,772	94,688	97,795
عدد العاملين	13,150	13,021	14,233

جدول (33): أبرز المؤشرات المالية للجمعيات التعاونية العاملة في دولة الإمارات العربية لعامي 2017-2019، مليون درهم

المؤشر	2018	2019	2020
صافي حقوق المساهمين	7,109	7,392	7,698
رؤوس الاموال	2,439	2,758	3,104
إجمالي المبيعات	7,892	7,576	6,861

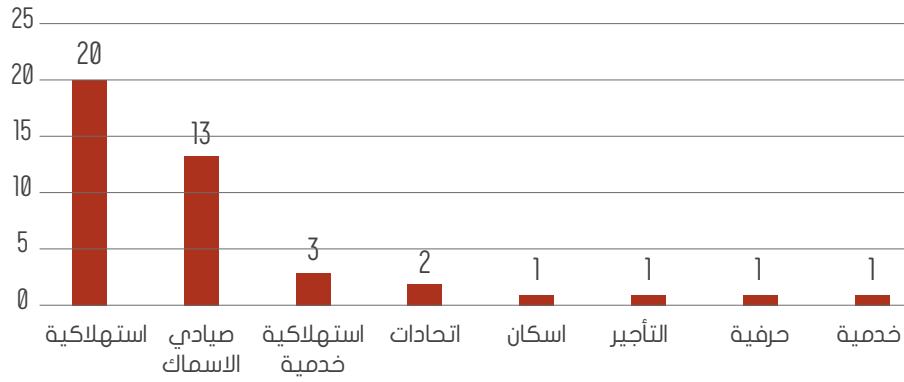
جدول (34): عدد الجمعيات التعاونية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة حسب النشاط والتوزيع الجغرافي لعام 2020

الفئة	الإمارة						
	أبوظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة
اتحادات Federations	1	0	1	0	0	0	0
استهلاكية Consumer	13	3	1	1	1	1	0
صيادي الاسماك Fishermen	1	1	5	1	1	1	3
اسكان Housing	0	1	0	0	0	0	0
التأجير Rent	1	0	0	0	0	0	0
استهلاكية خدمية Services & Consumer	2	1	0	0	0	0	0
حرفية Craft	0	1	0	0	0	0	0
خدمية Services	1	0	0	0	0	0	0
الإجمالي لعام 2020	19	7	7	2	2	2	3



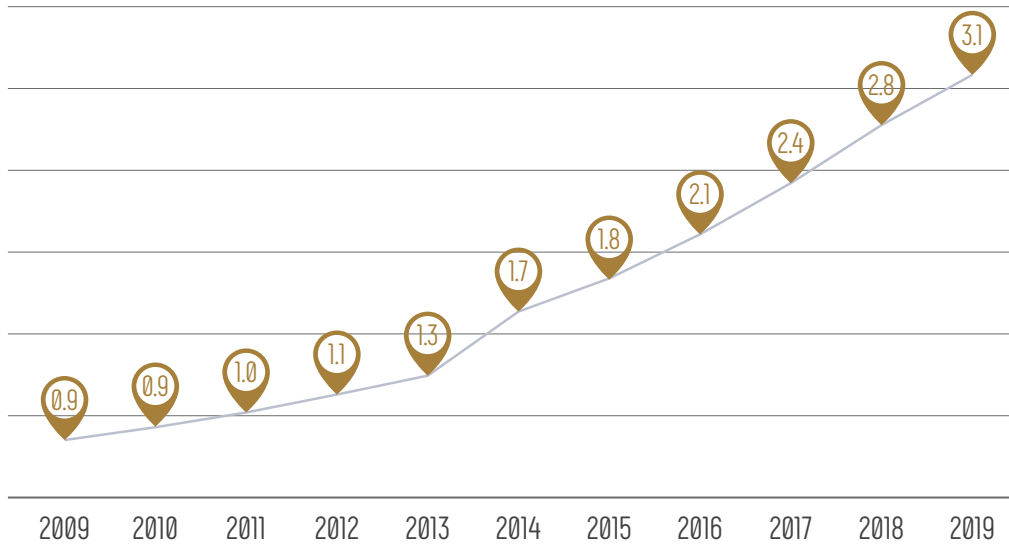
المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة التعاونيات والمخزون الاستراتيجي

توزيع الجمعيات التعاونية في دولة الإمارات العربية
المتحدة حسب النشاط لعام 2020



المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة التعاونيات والمخزون الاستراتيجي

تطور إجمالي رؤوس أموال الجمعيات التعاونية،
مليار درهم



المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة التعاونيات والمخزون الاستراتيجي

1. العلامات التجارية

يختص قسم العلامات التجارية بتنظيم وحماية العلامات التجارية من خلال تطبيق القانون الاتحادي بشأن العلامات التجارية، وحماية أصحاب العلامات التجارية، واستلام طلبات تسجيل العلامات التجارية وفحصها واتخاذ إجراءات متابعة الإعلان والاعتراض عن العلامة والتسجيل وإصدار شهادات التسجيل، والتأشير بالتجديد والتعديل والشطب أو رهن أو انتقال العلامات التجارية أو الترخيص باستعمالها وفقا للضوابط المقررة لذلك. كما يتم إستقبال الشكاوي ومتابعة القضايا المتعلقة بالعلامات التجارية لدى المحاكم المختصة، وإصدار النشرة الخاصة بالعلامات التجارية، بالإضافة إلى متابعة الاتفاقيات الدولية والتنسيق مع المنظمات العالمية المختصة بالعلامات التجارية.

1,1 إنجازات إدارة العلامات التجارية لعام 2020

■ عقد اجتماعات للجهات الحكومية والخاصة:

عقد اجتماعات مع الجهات الحكومية وقطاع الخاص بهدف تعزيز ثقافة الملكية الفكرية وقد بلغت عدد الاجتماعات (32) خلال عام 2020.

■ عقد ورشات تعريفية وتدريبية للجهات الحكومية والخاصة:

عقد ورش تعريفية مع الجهات الحكومية وقطاع الخاص بهدف تعزيز ثقافة الملكية الفكرية وقد بلغت عدد الورش التوعوية (13) ورشة خلال عام 2020.

■ المشاركة في المبادرات العالمية:

- المشاركة في تنظيم وتنسيق للإحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية في شهر ابريل 2020.
- تنظيم مختبر ابتكار حكومي "مستقبل العلامات التجارية ما بعد كوفيد-19"

■ اطلاق مجموعة من الخدمات الالكترونية مثل:

- خدمة شكاوي التعدي على العلامات التجارية المسجلة .
- خدمة دفع رسوم النشر لطلبات التأشير .
- اصدار شهادة صورة طبق الاصل لشهادة التسجيل و التجديد .
- إضافة تحسينات على خدمة قيد علامة تجارية
- اضافة تحسينات على خدمة قيد علامة تجارية
- اطلاق خدمة الرسائل النصية SMS

■ مشاريع الإدارة:

- العمل على الانتهاء من مشروع تعديل قانون اتحادي في شأن العلامات التجارية.
- العمل على مشروع خاص بفحص الصور العلامات التجارية .
- العمل على تنظيم ورش عمل بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو).
- جاري العمل على الانتهاء من تعديل القانون في شأن المصنفات الفكرية بما يتناسب مع الاتفاقيات الدولية
- العمل على مشروع الإنضمام لإتفاقية بروتوكول مدريد.

2,1 إحصاءات العلامات التجارية

■ أبرز مؤشرات العلامات التجارية لعام 2020

بلغ عدد الطلبات المودعة لتسجيل علامة تجارية 18620 طلب في عام 2020، بينما بلغ عدد العلامة التجارية المسجلة نحو 16781 في عام 2020، أما فيما يتعلق بالعلامات التجارية الأجنبية المودعة، فقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على النصيب الأكبر من إجمالي العلامات المودعة بما مجموعه 2831، تلتها الصين بإجمالي 1458 علامة تجارية ومن ثم ألمانيا بما مجموعه 813 علامة تجارية.

جدول (35): إحصائيات طلبات العلامات التجارية لعام 2020

الرقم	نوع المعاملة	عدد الطلبات
1	طلب تسجيل علامة تجارية (إيداع)	18620
2	تسجيل العلامة	16781
3	تجديد تسجيل علامة	8262
4	إجراءات النشر في جريدة العلامات	18328
5	انتقال ملكية	3243
6	ترخيص باستعمال علامة تجارية	236
7	تعديل اسم المالك والعنوان والشكل القانوني	5444
8	تعديل بيان المنتجات	91
9	تعديل شكل العلامة	241
10	رهن علامة	2
11	طلب تظلم	283
12	شطب العلامة	298
13	إستلام إعتراض	445

المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة العلامات التجارية والمصنفات الفكرية

■ العلامات التجارية المودعة لعام 2020

تصدرت أمريكا قائمة دول العالم بالنسبة لعدد العلامات التجارية المودعة بنحو 2831 علامة تجارية، تلتها الصين بنحو 1458 علامة تجارية ومن ثم ألمانيا بنحو 813 علامة تجارية.

جدول (36): العلامات التجارية المودعة موزعة حسب الجنسية لعام 2020

الجنسية	كود الدولة	عدد الطلبات
الإمارات العربية المتحدة	AE	6416
الولايات المتحدة الأمريكية	US	2831
الصين	CN	1458
ألمانيا	DE	813
اليابان	JP	652
سويسرا	CH	649
فرنسا	FR	522
المملكة المتحدة	GB	502
إيطاليا	IT	410
الهند	IN	408
جمهورية كوريا	KR	344
المملكة العربية السعودية	SA	242
هولندا	NL	185
سنغافورة	SG	179
هونغ كونج	HK	160
المملكة المتحدة	UK	158
جزر العذراء البريطانية	VG	144
أستراليا	AU	137
أسبانيا	ES	133
تركيا	TR	111
الكويت	KW	108
جزر الكايمان	KY	106
كوريا	KP	106
السويد	SE	104
الدنمارك	DK	95
فنلندا	FI	94

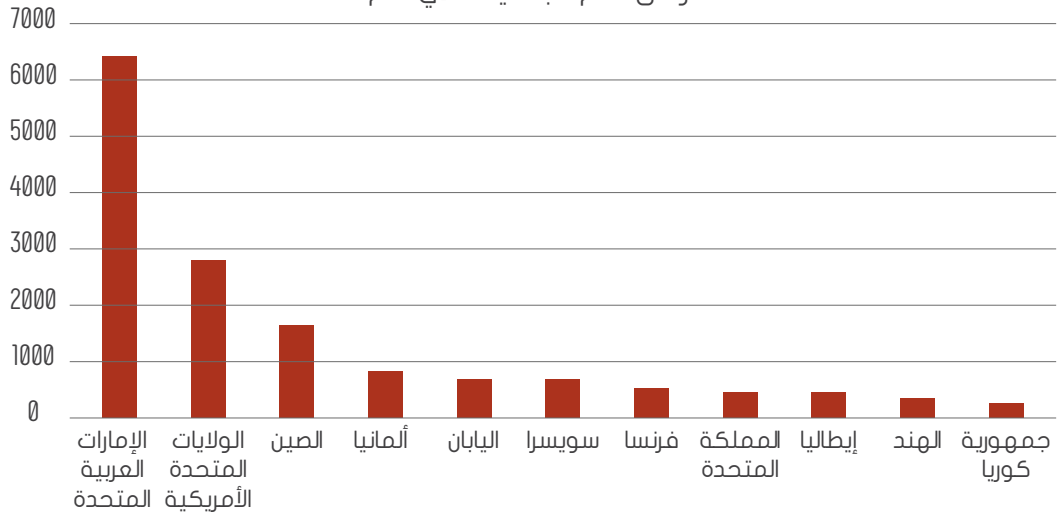
الجنسية	كود الدولة	عدد الطلبات
الأردن	JO	92
كندا	CA	88
قطر	QA	83
لبنان	LB	77
روسيا الاتحادية	RU	62
النمسا	AT	60
لوكسمبورج	LU	60
إيرلندا	IE	56
نيوزيلندا	NZ	49
جمهورية مصر العربية	EG	46
بلجيكا	BE	43
باكستان	PK	42
العراق	IQ	41
ماليزيا	MY	40
إندونيسيا	ID	38
الفلبين	PH	38
سوريا	SY	38
سلطنة عُمان	OM	36
تايلاند	TH	32
قبرص	CY	31
البحرين	BH	30
البرازيل	BR	29
البهاماس	BS	29
جنوب أفريقيا	ZA	28
اليمن	YE	26
تايوان	TW	26
ليختنشتاين	LI	22
إيران	IR	21
بنجلاديش	BD	21
سيشل	SC	20
المكسيك	MX	19

الجنسية	كود الدولة	عدد الطلبات
موريشيوس	MU	19
إسرائيل	IL	12
سريلانكا	LK	11
أوكرانيا	UA	10
المغرب	MA	10
جمهورية التشيك	CZ	10
أفغانستان	AF	9
الدومينيكان	DM	9
البرتغال	PT	8
بلغاريا	BG	8
بولندا	PL	8
اليونان	GR	7
فلسطين	PS	7
موناكو	MC	7
جزر القنال	IC	5
فيتنام	VN	5
كولومبيا	CO	5
النرويج	NO	4
جزر الانتيل الهولندية	AN	4
جزر القمر	KM	4
لاتفيا	LV	4
المجر	HU	3
تونس	TN	3
جواتيمالا	GT	3
رومانيا	RO	3
كازخستان	KZ	3
كرواتيا	HR	3
كوبا	CU	3
أذربيجان	AZ	2
أستونيا	EE	2
أوزبكستان	UZ	2

الجنسية	كود الدولة	عدد الطلبات
الجزائر	DZ	2
المكتب العربي للبراءات	GC	2
باربادوس	BB	2
برمودا	BM	2
جبل طارق	GI	2
جزيرة المارشال	MH	2
سان كيتس	KN	2
صربيا ومونتنيغرو	YU	2
غانا	GH	2
نيجيريا	NG	2
أرمينيا	AM	1
الإتحاد السوفييتي	SU	1
الأرجنتين	AR	1
السودان	SD	1
الصومال	SO	1
بروناي دار السلام	BN	1
بوركينافاسو	BF	1
جمهورية تنزانيا المتحدة	TZ	1
جمهورية لاو	LA	1
جمهورية ملدوفا	MD	1
جورجيا	GE	1
ساموا	WS	1
سان مارينو	SM	1
شيلي	CL	1
غرانادا	GD	1
فيتنام	VM	1
مالطة	MT	1

المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة العلامات التجارية والمصنفات الفكرية

عدد العلامات التجارية المودعة لدولة الإمارات العربية المتحدة وفق أهم الجنسيات في عام 2020



المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة التعاونيات والمخزون الاستراتيجي

■ توزيع العلامات التجارية الوطنية المودعة وفق الإمارة لعام 2020

تصدرت إمارة دبي قائمة إمارات الدولة بإصدار العلامات التجارية الوطنية لعام 2020 بإجمالي 3252 علامة تجارية تلتها أبوظبي بنحو 1522 ومن ثم الشارقة بنحو 1192 علامة.

جدول (37): العلامات التجارية الوطنية المودعة موزعة حسب الإمارة لعام 2020

الرقم	الإمارة	عدد الطلبات
1	أبوظبي	1522
2	دبي	3252
3	الشارقة	1192
4	رأس الخيمة	130
5	عجمان	165
6	أم القيوين	51
7	الفجيرة	74

المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة العلامات التجارية والمصنفات الفكرية

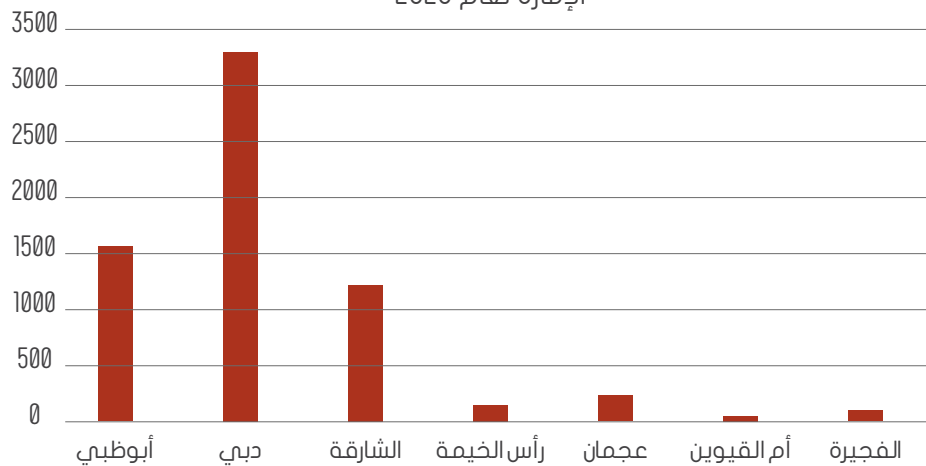
جدول (38):

نسبة العلامات التجارية الوطنية المسجلة حسب الإمارة 2010-2020

السنة	أبوظبي	دبي	الشارقة	عجمان	راس الخيمة	الفجيرة	ام القيوين
2010	%14	%61	%9	%4	%6	%3	%3
2011	%14	%60	%10	%4	%6	%3	%3
2012	%15	%60	%9	%4	%6	%3	%3
2013	%15	%60	%9	%4	%6	%3	%3
2014	%15	%60	%9	%4	%6	%3	%3
2015	%15	%60	%9	%4	%6	%3	%3
2016	%15	%60	%9	%4	%6	%3	%3
2017	%15	%60	%9	%4	%6	%3	%3
2018	%15	%60	%9	%4	%6	%3	%3
2019	%15	%60	%9	%4	%6	%3	%3
2020	%18	%54	%9	%5	%7	%4	%3

المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة العلامات التجارية والمصنفات الفكرية.

عدد العلامات التجارية الوطنية المودعة وفق
الإمارة لعام 2020



المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة العلامات التجارية والمصنفات الفكرية.

■ توزيع العلامات التجارية المودعة حسب فئات التصنيف الدولي للسلع والخدمات

تصدرت خدمات الدعاية والإعلان وإدارة وتوجيه الأعمال وتفعيل النشاط المكتبي قائمة العلامات التجارية الوطنية المودعة بالدولة بنحو 1890 علامة تلتها الأجهزة والأدوات العلمية والملاحية والمساحية وأجهزة وأدوات التصوير الفوتوغرافي والسينمائي والأجهزة والأدوات البصرية وأدوات الوزن والقياس والإشارة والمراقبة (الإشراف) والإنقاذ والتعليم، أجهزة وأدوات لوصل أو فتح أو تحويل أو تكثيف أو تنظيم أو التحكم في الطاقة الكهربائية، أجهزة تسجيل أو إرسال أو نسخ الصوت أو الصور، حاملات بيانات مغناطيسية، أقراص تسجيل، أقراص مدمجة، أقراص فيديو رقمية وغيرها من وسائط التسجيل الرقمية؛ آلات للأجهزة التي تعمل بقطع النقد، آلات تسجيل النقد، آلات حاسبة، معدات معالجة البيانات، أجهزة الكمبيوتر؛ برامج كمبيوتر؛ أجهزة إطفاء الحرائق بنحو 1876 علامة

جدول (39): العلامات التجارية الوطنية والأجنبية المودعة لدولة الإمارات العربية المتحدة موزعة حسب فئات التصنيف الدولي للسلع و الخدمات لعام 2020

رقم الفئة	البيان التعريفي للفئة	عدد العلامات المودعة
1	الكيمائيات المستخدمة في الصناعة والبحث العلمي والتصوير الفوتوغرافي وكذلك في الزراعة والبستنة وزراعة الغابات، راتنجات اصطناعية غير معالجة، بلاستيك غير معالج، أسمدة، مركبات إخماد النيران، مستحضرات سقي ولحام المعادن، مواد كيميائية لحفظ المواد الغذائية، مواد دباغة، مواد اللصق المستخدمة في الصناعة.	274
2	الدهانات والورنيش وطلاءات اللك، مواد الوقاية من الصدأ ومواد حفظ الخشب من التلف، مواد التلوين، مواد تثبيت الألوان، راتنج طبيعي خام، معادن في شكل رقائق أو مسحوق لإستخدام الدهانين وفنيي الديكور وعمال الطباعة والفنانين.	94
3	مستحضرات تبييض الأقمشة ومواد أخرى تستعمل في غسل وكوي الملابس، مستحضرات تنظيف وصقل وجلي وكشط، صابون، عطور وزيوت عطرية، مستحضرات تجميل، غسول (لوشن) للشعر، منظفات أسنان.	1455
4	زيوت وشحوم صناعية، مزلقات، مركبات امتصاص وترطيب وتثبيت الغبار، وقود (بما في ذلك وقود المحركات)، مواد إضاءة، شموع وفتائل للإضاءة.	309
5	مستحضرات صيدلانية وبيطرية، مستحضرات صحية لغايات طبية، مواد وأغذية حمية معدة للإستعمال الطبي أو البيطري وأغذية للرضع والأطفال، مكملات للحمية الغذائية للإنسان والحيوان؛ لصقات ومواد ضماد، مواد حشو الأسنان وشمع طب الأسنان، مطهرات، مستحضرات لإبادة الحشرات والحيوانات الضارة، مبيدات فطريات ومبيدات أعشاب.	1021

عدد العلامات المودعة	البيان التعريفي للفئة	رقم الفئة
174	معادن غير نفيسة وكل خليط منها، مواد بناء معدنية، مبانٍ متنقلة معدنية، مواد معدنية لخطوط السكك الحديدية، حبال وأسلاك غير كهربائية من معادن غير نفيسة، مصنوعات حدادة، خردوات معدنية صغيرة، مواسير وأبواب معدنية، خزائن حفظ الوثائق والأشياء الثمينة، منتجات مصنوعة من معادن غير نفيسة غير واردة في فئات أخرى، خامات معادن.	6
329	آلات وعدد آليات، محركات ومكائن (عدا ما كان منها للمركبات البرية)، قارنات آلية وعناصر نقل الحركة (عدا ما كان منها للمركبات البرية)، معدات زراعية (عدا ما يدار باليد)، أجهزة تفقيس البيض؛ آلات بيع أوتوماتية.	7
98	عدد وأدوات يدوية (تُدار باليد)، أدوات قطع (الشوك والسكاكين والملاعق)، أسلحة بيضاء، أدوات طلاقة.	8
1876	الأجهزة والأدوات العلمية والملاحية والمساحية وأجهزة وأدوات التصوير الفوتوغرافي والسينمائي والأجهزة والأدوات البصرية وأدوات الوزن والقياس والإشارة والمراقبة (الإشراف) والإنقاذ والتعليم، أجهزة وأدوات لوصل أو فتح أو تحويل أو تكثيف أو تنظيم أو التحكم في الطاقة الكهربائية، أجهزة تسجيل أو إرسال أو نسخ الصوت أو الصور، حاملات بيانات مغناطيسية، أقراص تسجيل، أقراص مدمجة، أقراص فيديو رقمية وغيرها من وسائط التسجيل الرقمية؛ آلات للأجهزة التي تعمل بقطع النقد، آلات تسجيل النقد، آلات حاسبة، معدات معالجة البيانات، أجهزة الكمبيوتر؛ برامج كمبيوتر؛ أجهزة إطفاء الحرائق.	9
375	أجهزة وأدوات جراحية وطبية وطب أسنان وبيطرية، أطراف وعيون وأسنان إصطناعية، أدوات تجبير، مواد خياطة أو درز الجروح.	10
404	أجهزة للإنارة والتدفئة وتوليد البخار والطهو والتبريد والتجفيف والتهوية وإمداد المياه والأغراض الصحية.	11
422	المركبات وأجهزة النقل البري أو الجوي أو المائي.	12
7	الأسلحة النارية والذخائر والقذائف والمتفجرات والألعاب النارية.	13
224	المعادن النفيسة وكل خليط منها والمنتجات المصنوعة من معادن نفيسة أو مطلية بها، غير الواردة في فئات أخرى، المجوهرات والأحجار الكريمة، أدوات قياس الوقت وأدوات قياس الوقت الدقيقة.	14
9	آلات موسيقية.	15

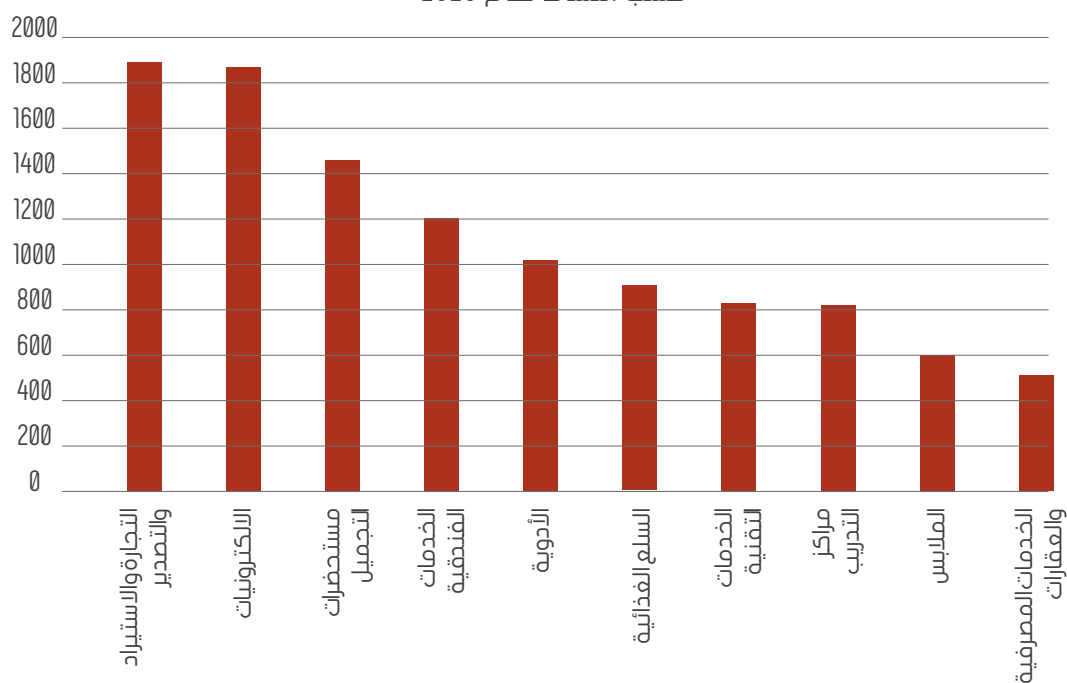
عدد العلامات المودعة	البيان التعريفي للفئة	رقم الفئة
304	الورق والورق المقوى والمنتجات المصنوعة من هذه المواد وغير واردة في فئات أخرى ؛ المطبوعات ؛ مواد تجليد الكتب؛ الصور الفوتوغرافية ؛ القرطاسية؛ مواد اللصق المستعملة في القرطاسية أو لغايات منزلية ؛ ومواد الفنانين ؛ فراشي الدهان أو التلوين ؛ الآلات الكاتبة واللوازم المكتبية (عدا الأثاث)؛ مواد التوجيه والتدريس (عدا الأجهزة) ؛ مواد التغليف البلاستيكية (غير الواردة في فئات أخرى)؛ حروف الطباعة ؛ الكليشيهات (الراسمات).	16
131	المطاط والفوتابرشا والصمغ والأسبستوس والميكا والمنتجات المصنوعة من هذه المواد وغير واردة في فئات أخرى، مواد بلاستيكية متشكلة بالثق للإستعمال في التصنيع، مواد التغليف والحشو والعزل، أنابيب مرنة غير معدنية.	17
232	الجلود المدبوغة والجلود المدبوغة المقلدة والمنتجات المصنوعة من هذه المواد غير الواردة في فئات أخرى، جلود الحيوانات الخام أو المدبوغة، الصناديق والحقائب السفرية، المظلات والشماسي والعصي، السياط وأطقم الحيوانات والسروج.	18
109	مواد بناء (غير معدنية)، أنابيب قاسية غير معدنية للمباني، أسفلت وزفت وقار، مباني غير معدنية قابلة للنقل، نصب (مجسمات) غير معدنية.	19
164	الأثاث والمراميل واطارات الصور، المنتجات (غير الواردة في فئات أخرى) المصنوعة من الخشب أو الفلين أو القصب أو الخيزران أو الصفصاف أو السندان أو العظام أو العاج أو عظم فك الحوت أو الصدف أو الكهرمان أو المحار أو المرشوم والمواد البديلة لكل هذه المواد أو من المواد البلاستيكية.	20
263	أدوات وأواني وأوعية للاستعمال المنزلي وللمطبخ، أمشاط وأسفنجة، فراشي (عدا فراشي التلوين أو الدهان)، مواد صنع الفراشي، أدوات تنظيف، سلك جلي، زجاج غير مشغول أو زجاج شبه مشغول (عدا الزجاج المستعمل في المباني)، أواني زجاجية وأواني خزف صيني وأواني خزفية غير واردة في فئات أخرى.	21
27	الحوال والخیوط والشبكات والخيم والمظلات والمشمع والأشربة والفرارات والأكياس (غير الواردة في فئات أخرى)، مواد التبطین والحشو (عدا ما كان من المطاط أو البلاستيك)، مواد نسيج من الألياف الخام.	22
11	الغزل والخیوط المستخدمة في النسيج.	23
143	المنسوجات ومنتجات النسيج غير الواردة في فئات أخرى، أغطية الفراش والموائد.	24

رقم الفئة	البيان التعريفي للفئة	عدد العلامات المودعة
25	الملابس ولباس القدم وأغطية الرأس.	590
26	المخزومات والمطرزات والأشرطة والجداول ، الأزرار والكلايات والعراوي والدبابيس والإبر والزهور الاصطناعية.	19
27	السجاد والبسط والحصر ومفارش الحصر ومشمع فرش الأرضيات ومواد أخرى لتغطية الأرضيات القائمة ومطرزات تعلق على الجدران (من مواد غير نسيجية).	24
28	اللعب وأدوات اللعب، أدوات الرياضة الجمنازية والأدوات الرياضية غير الواردة في فئات أخرى، زينة لشجرة عيد الميلاد.	263
29	اللحوم والأسماك ولحوم الدواجن والصيد، خلاصات اللحم، فواكه وخضروات محفوظة ومجففة ومطهونة، هلام (جيلي) ومرببات وفواكه مطبوخة بالسكر، البيض والحليب ومنتجات الحليب، الزيوت والدهون الصالحة للأكل.	570
30	القهوة والشاي والكاكاو والقهوة الاصطناعية؛ الأرز؛ التابيوكا والساغو؛ الدقيق والمستحضرات المصنوعة من الحبوب؛ الخبز والفطائر والحلويات؛ الحلويات المثلجة؛ عسل النحل والعسل الأسود؛ الخميرة ومسحوق الخبز؛ الملح؛ الخردل؛ الخل والصلصات (التوابل)؛ البهارات؛ الثلج.	913
31	الفلال والمنتجات الزراعية، ومنتجات البساتين والغابات غير الواردة في فئات أخرى، الحيوانات الحية، الفواكه والخضروات الطازجة، البذور والنباتات والزهور الطبيعية، المواد الغذائية الخاصة بالحيوانات، الشعير المنبت (المليت).	185
32	البيرة (شراب الشعير) والمياه المعدنية والغازية وغيرها من المشروبات غير الكحولية، مشروبات مستخلصة من الفواكه وعصائر الفواكه، شراب ومستحضرات أخرى لعمل المشروبات.	383
33	مشروبات كحولية (عدا البيرة).	0
34	التبغ وأدوات المدخنين وأعواد الثقاب.	376
35	خدمات الدعاية والإعلان وإدارة وتوجيه الأعمال وتفعيل النشاط المكتبي.	1890
36	خدمات التأمين، الشؤون التمويلية، الشؤون المالية والشؤون العقارية.	528
37	إنشاء المباني والإصلاح وخدمات التركيب أو التجميع.	338

رقم الفئة	البيان التعريفي للفئة	عدد العلامات المودعة
38	الاتصالات.	329
39	النقل وتغليف وتخزين السلع وتنظيم الرحلات والسفر.	336
40	معالجة المواد..	108
41	التعليم والتدريب، التدريب، الترفيه، الأنشطة الرياضية والثقافية.	836
42	الخدمات العلمية والتقنية وخدمات البحث والتصميم المتعلقة بها، خدمات التحليل والأبحاث الصناعية، خدمات تصميم وتطوير عتاد وبرامج الكمبيوتر.	842
43	خدمات توفير الأطعمة والمشروبات، الإيواء المؤقت.	1197
44	الخدمات الطبية، الخدمات البيطرية، خدمات العناية الصحية والمحافظة على الجمال للكائنات البشرية أو الحيوانات، خدمات الزراعة والبستنة والغابات.	289
45	خدمات قانونية وخدمات أمنية لحماية الممتلكات والأفراد وخدمات شخصية واجتماعية يقدمها آخرون تلبية لحاجات الأفراد	149

المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة العلامات التجارية والمصنفات الفكرية

عدد العلامات التجارية الوطنية والأجنبية المودعة موزعة حسب النشاط لعام 2020



2. المصنفات الفكرية

يختص قسم المصنفات الفكرية بتنظيم وحماية المؤلفين المبدعين وحقوق النشر والتأليف من خلال تطبيق القانون الاتحادي بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وحماية المبدعين وفقاً للقانون، واستقبال طلبات تسجيل حقوق وإيداع مصنفات الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، واستقبال الشكاوي ومتابعة القضايا لدى المحاكم. بالإضافة إلى التواصل والمشاركة والتنسيق مع المنظمات والهيئات الدولية المختصة بالملكية الفكرية ومتابعة ما يستجد من تشريعات، وحفظ قاعدة بيانات بالمصنفات الفكرية وتصنيفها.

المصنفات الفكرية خلال الفترة 2015-2020

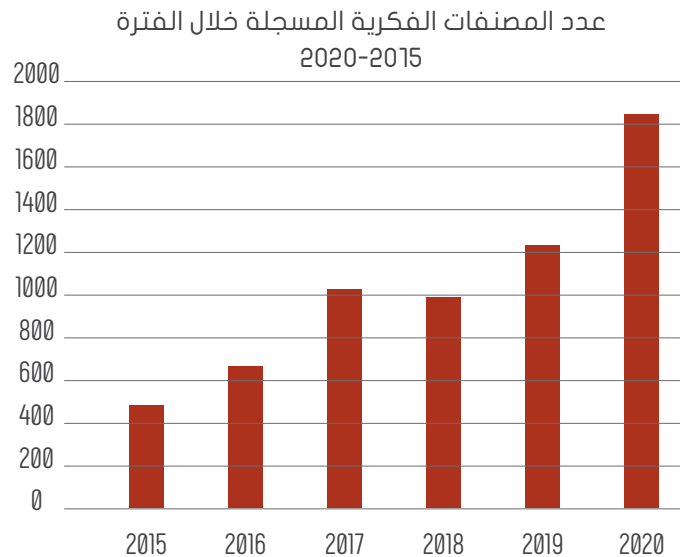
أخذ إجمالي عدد المصنفات الفكرية المسجلة بالدولة اتجاهاً عاماً متزايداً ليرتفع من نحو 475 مصنف فكري في عام 2015 ليصل إلى نحو 1824 مصنف فكري في عام 2020.

جدول (40):

إحصائيات إجمالي المصنفات الفكرية خلال الفترة 2015-2020

السنة	عدد المصنفات الفكرية المسجلة بشكل سنوي
2015	475
2016	654
2017	1009
2018	992
2019	1205
2020	1824

المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة العلامات التجارية والمصنفات الفكرية



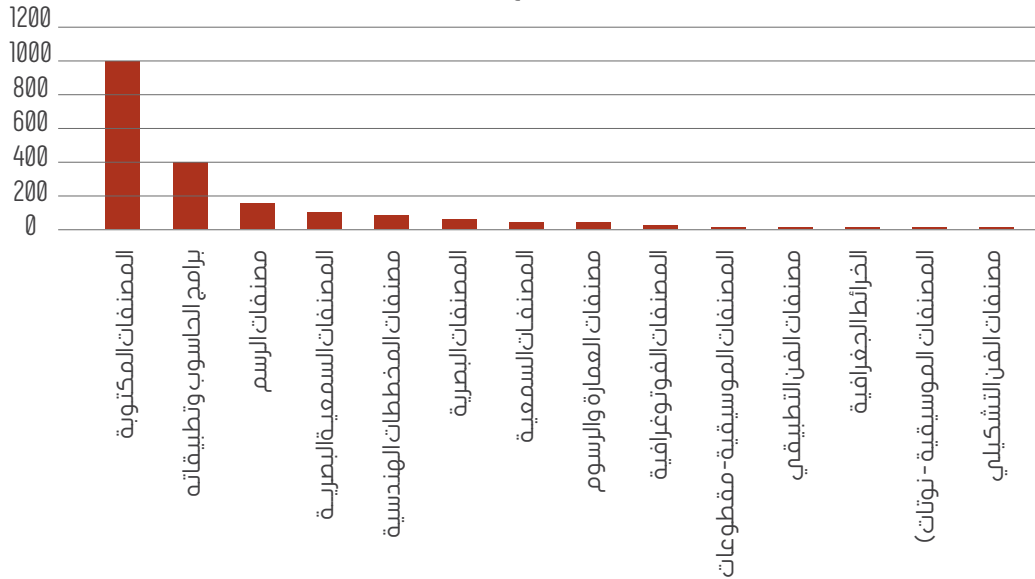
تصدرت المصنفات المكتوبة قائمة المصنفات المسجلة بنحو 1008 مصنف مكتوب تلاه المصنفات المتعلقة ببرامج الحاسوب وتطبيقاته بأجمالي 398 مصنف ومن ثم مصنفات الرسم بنحو 173 مصنف.

جدول (41): إحصائيات المصنفات الفكرية بحسب نوع المصنف لعام 2020

نوع المصنف	عدد المصنفات خلال عام 2020
المصنفات المكتوبة	1008
برامج الحاسوب وتطبيقاته	398
مصنفات الرسم	173
المصنفات السمعية البصرية	61
مصنفات المخططات الهندسية	58
المصنفات البصرية	32
المصنفات السمعية	31
مصنفات العمارة والرسوم	19
المصنفات الفوتوغرافية	17
المصنفات الموسيقية - مقطوعات	13
مصنفات الفن التطبيقي	10
الخرائط الجغرافية	2
المصنفات الموسيقية - نوتات	1
مصنفات الفن التشكيلي	1

المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة العلامات التجارية والمصنفات الفكرية

عدد المصنفات بحسب نوع المصنف خلال عام 2020



إحصائيات المصنفات الفكرية بحسب نوع الجنسية لعام 2020

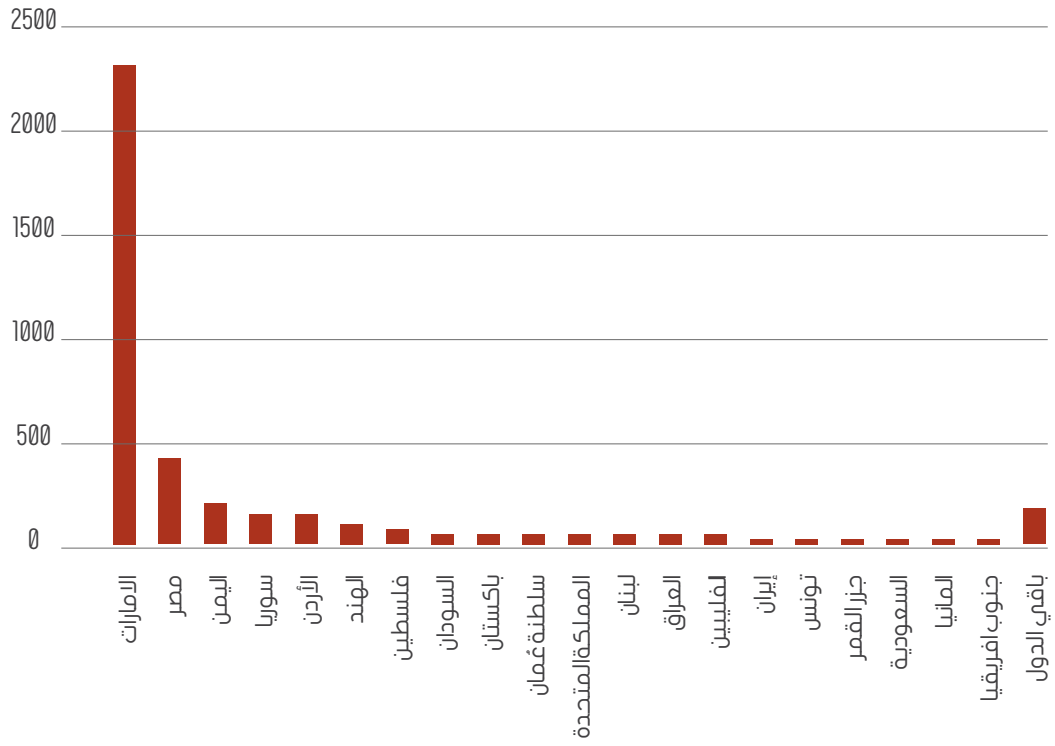
الجنسية المصرية في صدارة الجنسيات المالكة لمصنفات فكرية مسجلة في دولة الامارات لعام 2020 بنحو 403 مصنف وبنسبة مساهمة 10.4%، تلتها اليمن بنحو 183 مصنف وبنسبة مساهمة 4.7% ومن ثم سوريا بنحو 159 مصنف.

جدول (42): إحصائيات المصنفات الفكرية بحسب جنسية المؤلفين لعام 2020

النسبة من الاجمالي %	عدد المصنفات بحسب الجنسية	الدولة
59.6%	2303	الامارات
10.4%	403	مصر
4.7%	183	اليمن
4.1%	159	سوريا
4.0%	155	الأردن
2.7%	106	الهند
1.4%	54	فلسطين
1.3%	51	السودان
1.1%	41	باكستان
0.8%	32	سلطنة عُمان
0.8%	29	المملكة المتحدة
0.7%	28	لبنان
0.7%	27	العراق
0.7%	27	الفلبين
0.6%	23	إيران
0.5%	21	تونس
0.5%	19	جزر القمر
0.4%	17	السعودية
0.4%	16	المانيا
0.4%	16	جنوب افريقيا
3.9%	151	باقي الدول

المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة العلامات التجارية والمصنفات الفكرية

عدد المصنفات بحسب الجنسية خلال عام 2020



مدققي الحسابات

تقوم إدارة مدققي الحسابات بمهام قيد وتجديد قيد مدققي المحاسبين المزاولين وغير المزاولين للمهنة من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين. كما تقوم الإدارة بالرقابة على مكاتب تدقيق الحسابات للتأكد من مدى التزامهم بالقوانين المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة ومعايير الأداء المهني. وتتلقى الشكاوى المتعلقة بالمخالفات المهنية وتقوم بتشكيل لجان الفصل فيها. وتتولى وضع الإطار القانوني اللازم لتنظيم مهنة تدقيق الحسابات استناداً إلى التشريعات الصادرة بهذا الشأن.

بلغ إجمالي عدد مدققي الحسابات الخارجيين المقيدين في الدولة 1,138 مدقق في عام 2019، منهم 685 مدققين مواطنين. كما بلغ إجمالي عدد مكاتب التدقيق 144، منهم 111 مكتب محلية و33 فروع لمكاتب أجنبية.

جدول (43): أبرز مؤشرات مدققي الحسابات لعام 2019

البيان	المدققين المرخصين	ملاحظات
عدد مدققي الحسابات (الشخص الطبيعي) المواطنين	685	60% من الإجمالي
عدد مدققي الحسابات (الشخص الطبيعي) غير المواطنين	453	40%
إجمالي عدد مدققي الحسابات	1138	إجمالي عدد المدققين
عدد مكاتب تدقيق الحسابات	144	إجمالي الشركات الوطنية وفروع الشركات الأجنبية
عدد المكاتب المحلية	111	
عدد فروع المكاتب الأجنبية	33	
الامتحانات المعقودة لغايات قيد مدققي حسابات / شخص	225	

المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة مدققي الحسابات

قطاع المراقبة
والمتابعة

5

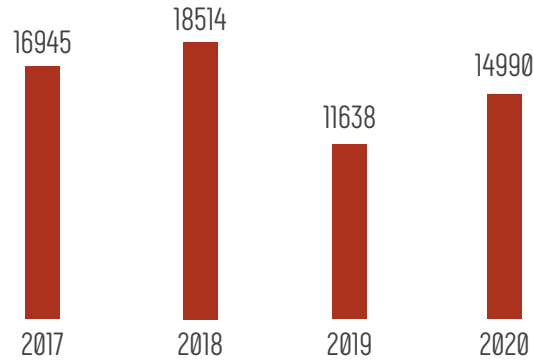
خامساً: قطاع المراقبة والمتابعة

المنافسة وحماية المستهلك

تقوم إدارة حماية المستهلك بالإشراف على تنفيذ السياسة العامة لحماية المستهلك والتصدي للممارسات التجارية غير المشروعة ومراقبة حركة الأسعار والعمل على الحد من ارتفاعها، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية في الدولة. كما تقوم بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية في نشر الوعي الاستهلاكي في الدولة حول السلع والخدمات وتعريف المستهلكين بحقوقهم وطرق المطالبة بها. هذا بالإضافة إلى تحقيق مبدأ المنافسة الشريفة ومحاربة الاحتكار. وتتلقى الإدارة شكاوي المستهلكين وتعمل على اتخاذ الإجراءات بشأنها أو إحالتها للجهات المختصة.

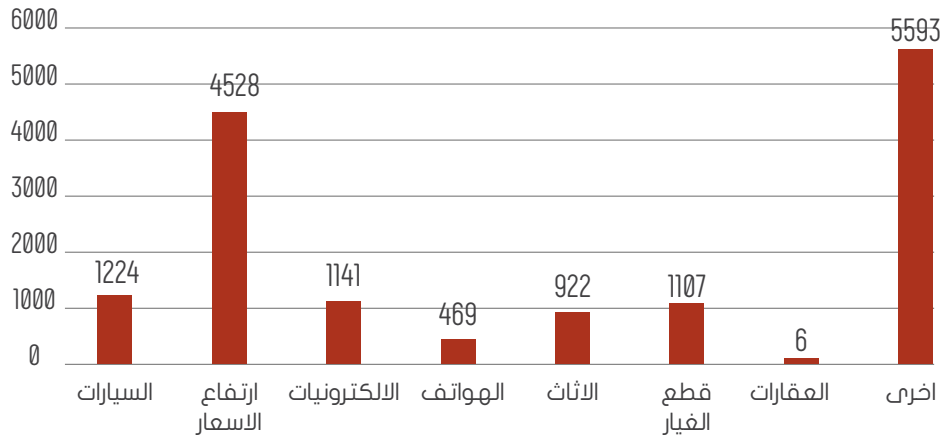
بلغ عدد شكاوي المستهلكين 14990 شكاوي في عام 2020، كما بلغ عدد طلبات رفع الأسعار 66 طلب، وبلغ عدد حالات الاستدعاء 100 حالة لسحب 527458 سلعة معيبة أو خطيرة.

عدد شكاوي المستهلكين في الأعوام (2017-2020)



المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة المنافسة وحماية المستهلك

عدد شكاوي المستهلكين لعام 2020 مصنفة حسب نوع السلع



المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة المنافسة وحماية المستهلك

جدول (44): عدد شكاوي المستهلكين في الأعوام (2020-2017)

عدد السلع Number of goods	نوع الاستدعاء Type of Recall	نوع السلعة Item Type	السنة Year
174448	استدعاء سلامة Safety Recall		
1071	استدعاء Recall	المركبات - Vehicles	
804	حملة خدمة Service Campaign		
176323	المجموع للمركبات - Total vehicles		2020
689		فيليبس-جهاز مراقبة الطفل بالفيديو Phillips-Video baby monitor	
9151	استدعاء سلامة Safety Recall	ايكيا-أكواب سفر IKEA- travel mugs	
1098		جهاز انذار	
217907	حملة خدمة Service Campaign	iPhone 11	
122290		AirPods Pro	
351135	مجموع أخرى - Other total		2020
527458	المجموع الكلي لعدد السلع لعام 2020 2020 Total number of goods for a year		

المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة المنافسة وحماية المستهلك

الرقابة التجارية

تقوم إدارة الرقابة التجارية بشكل أساسي بمراقبة ومتابعة تنفيذ القوانين المتعلقة بالرقابة التجارية التي تستصدرها الوزارة وإعداد تقارير دورية بذلك، مع رصد معوقات التطبيق العملي للتشريعات واللوائح التنفيذية ذات الطابع الاقتصادي وبحثها مع الجهات المختصة.

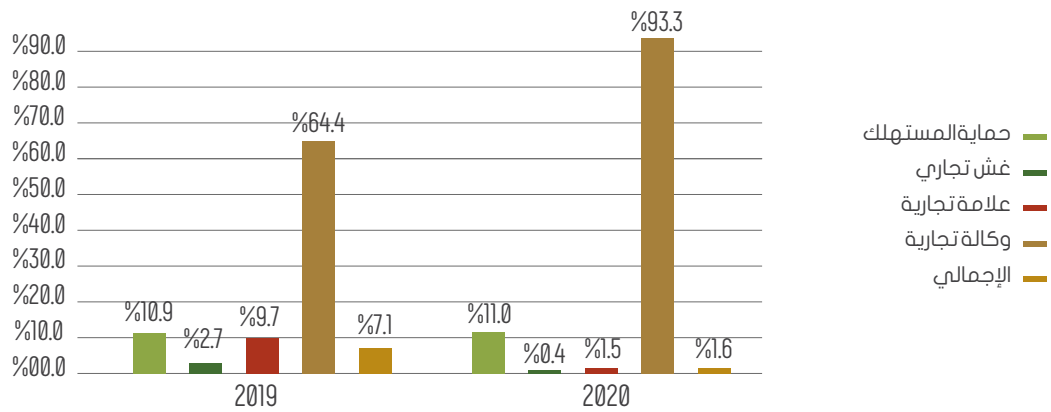
انخفضت عدد المخالفات الإجمالية نسبة إلى عدد الجولات التفتيشية الإجمالية التي قامت بها إدارة الرقابة التجارية بشكل ملحوظ في عام 2020 لتبلغ 1.6% في عام 2020، مقابل 7.1% في عام 2019 و 9.2% في عام 2018. وجاء هذا الانخفاض نتيجة كفاءة التفتيش وزيادة نسبة الالتزام بالتشريعات الرقابية. حيث انخفضت نسبة المخالفات المتعلقة بالعلامات التجارية إلى 1.5% في عام 2020، مقابل 9.7% في عام 2019. وانخفضت نسبة المخالفات المتعلقة بالغش التجاري لتبلغ 0.4% في عام 2020، من 2.7% في عام 2019. أما فيما يتعلق بمخالفات حماية المستهلك فقد حافظت على نسبة 11% في عام 2020.

جدول (45): عدد الجولات التفتيشية والمخالفات لعامي 2019 - 2020

نوع الجولات التفتيشية	سنة 2019		سنة 2020	
	عدد الجولات	عدد المخالفات	عدد الجولات	عدد المخالفات
حماية المستهلك	8441	918	4121	454
غش تجاري	14068	383	34231	149
علامات تجارية	10504	1020	32418	472
وكالة تجارية	73	47	30	28
حقوق مؤلف	22	0	0	0
تفتيش مصانع	107	0	0	0
المجموع	33215	2368	70800	1103

المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة الرقابة التجارية

نسبة المخالفات إلى الجولات التفتيشية لعامي 2019 - 2020



المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة الرقابة التجارية

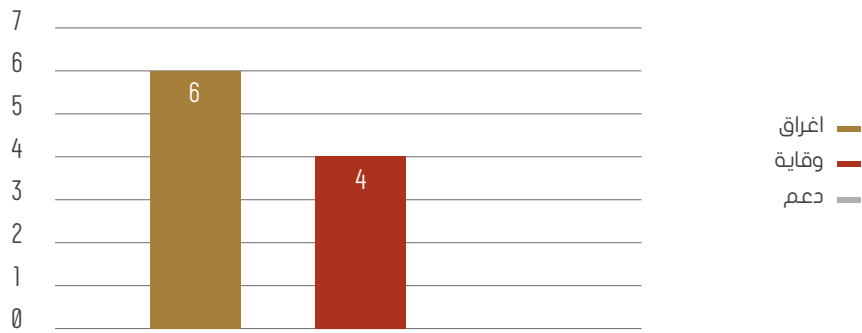
مكافحة الممارسات الضارة

تقوم إدارة مكافحة الممارسات الضارة بمهام مكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية من خلال استقبال الشكاوى وفتح تحقيقات مكافحة الاغراق والتدابير الوقائية المفتوحة ضد واردات المنتجات المعنّية، كما تتحرك الإدارة حيال تحقيقات مكافحة الاغراق والدعم والوقاية المرفوعة على صادرات دولة الامارات العربية المتحدة.

احصائيات تحرك الإدارة في مجال تحقيقات مكافحة الاغراق والتدابير التعويضية والوقائية المفتوحة ضد واردات المنتجات المعنّية الى الدولة في عام 2020.

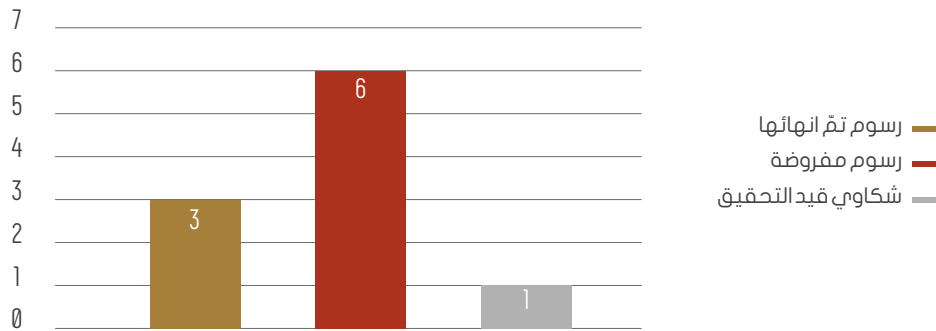
- بلغ عدد الشكاوى المقدمة من قبل الصناعة الى 31 ديسمبر 2020 عدد (10) شكاوى موزعة حسب النوع كالتالي: 6 شكاوى مكافحة اغراق و 4 شكاوى زيادة في الواردات.
- تم فرض ستة (6) رسوم و هنالك تحقيق (1) قيد الدراسة ، و تم انتهاء ثلاثة (3) تحقيقات بدون فرض رسوم نهائية.

توزيع التحقيقات و الشكاوى حسب النوع الى 31 ديسمبر 2020



المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة مكافحة الممارسات الضارة.

الشكاوى حسب الحالة الى 31 ديسمبر 2020



المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة مكافحة الممارسات الضارة.

جدول (46): الرسوم المفروضة لعام 2020

الرسوم المفروضة	نوع الرسم	الدولة	المنتج	بداية التطبيق	مدة التطبيق
1	مكافحة اغراق	كوريا الجنوبية	بطاريات السيارات	25 يونيو 2017	5 سنوات
2	تدبير وقائي	جميع الدول	مسطحات الحديد	15 مايو 2018	3 سنوات
3	مكافحة اغراق	اسبانيا و بولندا	ورق الكرتون	1 مايو 2019	5 سنوات
4	تدبير وقائي	جميع الدول	الملدنات الكيميائية	21 يونيو 2019	3 سنوات
5	مكافحة اغراق	الهند و الصين	بلاط السيراميك	06 يونيو 2020	5 سنوات
6	مكافحة اغراق	ايران	الاسمنت	20 يونيو 2020	5 سنوات

المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة مكافحة الممارسات الضارة.

جدول (47): التحقيقات التي تم إنهاؤها بدون فرض رسوم مكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية حتى 31 ديسمبر 2020

التحقيقات التي تم إنهاؤها دون فرض رسوم	نوع التحقيق	الدولة	المنتج
1	تدبير وقائي	جميع الدول	الفيروسيلكيو منجنيز
2	مكافحة اغراق	الصين	المواسير و الانابيب غير الملحومة والمصنوعة من الحديد و الصلب
3	مكافحة اغراق	اليابان و تايوان	بوليمارات فائقة الامتصاص

المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة مكافحة الممارسات الضارة.

جدول (48): شكاوى مرفوعة من قبل الصناعة ضد الواردات حتى 31 ديسمبر 2020 يستمر التحقيق فيها

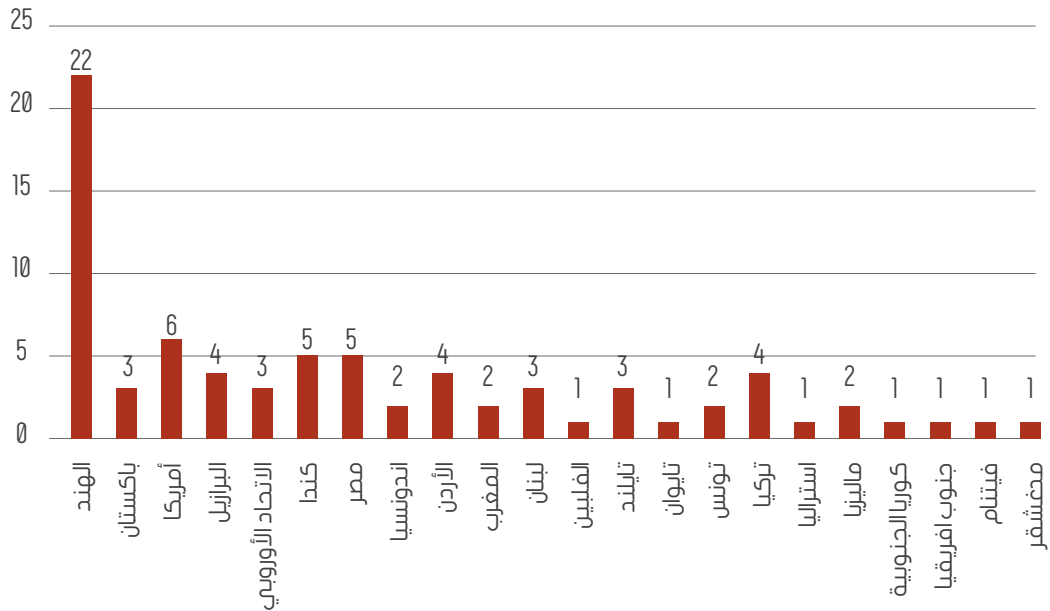
الرقم	نوع التحقيق	الدولة	المنتج
1	اغراق	الهند / فرنسا / ألمانيا	ورق الكرتون
2	وقاية	جميع دول العالم	منتجات الحديد

المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة مكافحة الممارسات الضارة.

تحرك الإدارة حيال تحقيقات مكافحة الإغراق و الدعم والوقاية المرفوعة على صادرات دولة الامارات العربية المتحدة في عام 2020.

قامت الادارة الى تاريخ 31 ديسمبر 2020 بالتحرك التراكمي حيال 77 تحقيق /رسم مكافحة اغراق ودعم ووقاية مرفوعة على صادرات دولة الامارات العربية المتحدة.

إجمالي عدد تحقيقات و رسوم الإغراق المرفوعة على الدولة موزعة حسب الدول حتى 31 ديسمبر 2020



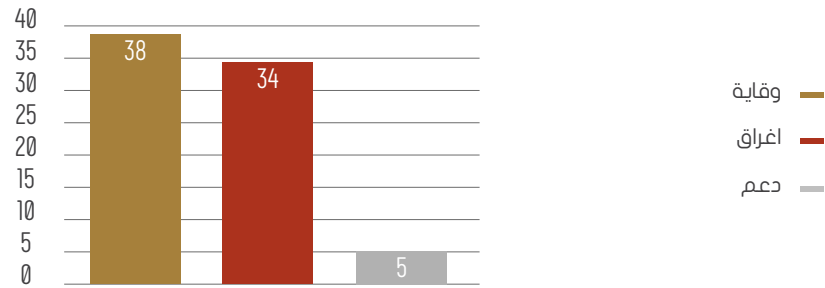
المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة مكافحة الممارسات الضارة.

العدد التراكمي للتحقيقات / الرسوم المرفوعة على الدولة و التي تحركت الإدارة حيالها موزعة حسب الحالة الى 31 ديسمبر 2020



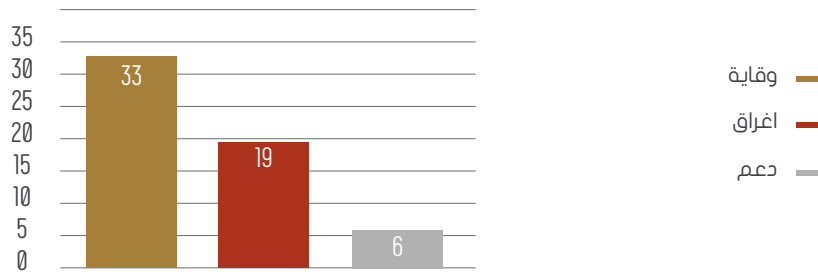
المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة مكافحة الممارسات الضارة.

توزيع العدد التراكمي للتحقيقات/ الرسوم المرفوعة على الدولة
حسب نوع التحقيق الى 31 ديسمبر 2020



المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة مكافحة الممارسات الضارة.

توزيع العدد التراكمي للتحقيقات/ الرسوم التي نجحت الإدارة في
انتهائها حسب نوع التحقيق حتى 31 ديسمبر 2020



المصدر: وزارة الاقتصاد - إدارة مكافحة الممارسات الضارة.

مواجهة غسل الأموال

يتمثل الهدف الرئيسي لجهود إدارة مواجهة غسل الأموال التي بدأت باكورة أعمالها فعلياً منذ مارس 2020 لتتحمل مسؤولية تنفيذ متطلبات ملف مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب من خلال المساهمة في رفع مستوى الامتثال والالتزام بالمتطلبات الدولية والحفاظ على مركز ومكانة الاقتصاد الوطني وسمعته الإيجابية في مختلف الأسواق العالمية.

تعمل إدارة مواجهة غسل الأموال بوزارة الاقتصاد وتماشياً مع تركيز دولة الإمارات العربية المتحدة وجديتها في إنفاذ تشريعات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، شُكِّلت اللجنة العليا للإشراف على الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب برئاسة سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان - وزير الخارجية والتعاون الدولي-، تُنفَّذ من خلال هذه الاستراتيجية (12) هدف استراتيجي وطني خلال السنوات 2020-2023. وتُعرّف هذه الاستراتيجية نهج دولة الإمارات للأعوام 2020-2023 ككل.

وتم تأسيس اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة في سنة 2000 برئاسة محافظ المصرف المركزي، وتتولى اللجنة الإشراف على سياسات وجهود مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في الدولة، حيث تعمل بوجه خاص على الارتقاء بكفاءة وفعالية الإطار المؤسسي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنسيق الوطني وذلك من خلال اللجان الفرعية المنبثقة منها، ومن خلال التحقق من الالتزام المستمر بالمعايير الدولية ذات الصلة بمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعمل اللجنة بصورة مستمرة على تحسين التطبيق الفعال لنظام حكومي شامل، يهدف إلى الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، وتنفذ إدارة مواجهة غسل الأموال متطلبات التشريعات التالية:

1. المرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.
2. وقرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.
3. قرار مجلس الوزراء رقم (57) لسنة 2020 بشأن الأنشطة الاقتصادية الواقعية.
4. قرار مجلس الوزراء رقم 58 لسنة 2020 بشأن تنظيم بيانات المستفيد الحقيقي .
5. قرار مجلس الوزراء رقم (16) لسنة 2021 بشأن الجزاءات الإدارية لمخالف مرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.
6. قرار مجلس الوزراء رقم (53) لسنة 2021 بشأن الجزاءات الإدارية للمخالفين لقرار مجلس الوزراء رقم 58 لسنة 2020 بشأن تنظيم بيانات المستفيد الحقيقي.

في إطار ذلك يمكن عرض أبرز ما تم تحقيقه خلال العام 2020 وحتى الآن كما يلي:

1. عضوية إدارة مواجهة غسل الأموال ، ضمن منظومة عمل وطنية متكاملة لتنفيذ ملف الدولة في مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، حيث تشارك الإدارة في عضوية (8) لجان عمل وطنية رئيسية وفرعية.
2. تعمل الإدارة مع أكثر من 60 جهة وطنية منها 40 سلطة تسجيل شركات مابين بر رئيسي ومناطق حرة غير مالية.
3. تم توقيع 32 اتفاقية تعاون مع كافة السلطات .
4. أطلقت الإدارة أكثر من 80 ورشة عمل توعوية وتدريبية للقطاع العام والقطاع الخاص للتعريف بمفاهيم ومتطلبات تشريعات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. لأكثر من 7000 مشارك من مختلف القطاعات ذات المخاطر العالية بالإضافة إلى موظفي سلطات التسجيل بالدولة.
5. شاركت الإدارة في 7 ورش دولية بشأن الممارسات العالمية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (سنغافورة ، كوريا ، الهند، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، مالطا) .
6. تم المشاركة بحوالي 150 اجتماع فني بشأن سياسات وآليات تطبيق تشريعات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب مع الجهات المعنية.
7. أطلقت الإدارة عدد من الصفحات الإلكترونية ذات الصلة بمواجهة غسل الأموال وتطبيق نظام قوائم الإرهاب وتطبيق قرارات مجلس الأمن وصفحة بشأن الأنشطة الاقتصادية الواقعية.
8. حصرت الإدارة حوالي 15 ألف شركة من الشركات التي تمارس الأعمال والمهن غير المالية المحددة.
9. ألزمت الإدارة حوالي 560 ألف شركة من خلال مسجلي الشركات بالدولة بتوفير بيانات المستفيد الحقيقي .
10. قامت الإدارة بالتفتيش على حوالي 400 شركة من الأعمال والمهن غير المالية المحددة.
11. تم إنفاذ أكثر من 3000 مخالفة لمخالفين التسجيل في نظام وحدة المعلومات المالية (goAML) ذات الصلة بوجوب التسجيل في النظام لرفع تقارير المعاملات المشبوهة.

النهج الرقابي القائم على المخاطر:

بموجب قرارات مجلس الوزراء ذات الصلة، والمشار إليها أعلاه، تعد إدارة مواجهة غسل الأموال ذراع الوزارة القوي كجهة رقابية منوط بها الإشراف على "قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة" على مستوى الدولة والمناطق الحرة التجارية فيما يخص مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وتلتزم الوزارة بتطوير إطار تنظيمي قوي وتوفير بيئة آمنة للمؤسسات والشركات ومنشآت الأعمال المهن غير المالية المحددة للعمل ضمنها.

ويضم قطاعات "الأعمال والمهن غير المالية المحددة" مجموعة واسعة من القطاعات والأنشطة غير المالية الأكثر عرضة لمخاطر غسل الأموال وإساءة استخدام التعاملات التجارية والأموال المتداولة فيها لأغراض غسل الأموال أو الممارسات غير المشروعة الأخرى، نظراً لطبيعة الخدمات التي تقدمها، أو المنتجات التي تقوم بالتعامل بها، وذلك تماشياً مع المعايير الدولية التي أصدرتها مجموعة العمل المالي (فاتف).

وقد تم تقسيم الفئات المندرجة تحت هذه القطاعات، وفقاً لطبيعة النشاط في كل قطاع كما يلي :

- الوسطاء والوكلاء العقاريون.
- تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.
- المحاسبون المستقلون ومدققو الحسابات.
- مزودو خدمات الشركات.

ولتنفيذ الدور الرقابي المنوط بوزارة الاقتصاد، أعلنت الوزارة عن تطوير خطتها التشغيلية ومبادراتها المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وذلك من خلال الدور الذي تؤديه في دعم ملف الدولة في التصدي لممارسات غسل الأموال، وتعزيز إطار العمل الخاص بها في مجال مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة على الصعيد العالمي.

كما أسست الوزارة إدارة متخصصة ضمن هيكلها التنظيمي تحت مسمى "إدارة مواجهة غسل الأموال" لمتابعة وتنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة فيما يخص التوعية والرقابة والتفتيش على كافة الأنشطة المدرجة تحت قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة، وفق أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم 20 لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، ولائحته التنفيذية.

ويتمثل الهدف الرئيسي لجهود الوزارة في هذا الملف في رفع مستوى الامتثال والالتزام بالمتطلبات الدولية والحفاظ على مركز ومكانة الاقتصاد الوطني وسمعته الإيجابية في مختلف الأسواق العالمية، ولدى كافة الدول والمنظمات الدولية الشريكة. وترتكز الأولويات خلال المرحلة المقبلة على تقديم كافة أشكال الدعم التوعوي والإرشادي والتدريب الممكنة للأعمال والمهن غير المالية المحددة، ورفع مستوى الوعي لديها لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها بالشراكة مع مختلف القطاعات الاقتصادية.

وتسهم سياسة الوزارة الاقتصادية في عملها المؤسسي القائم على تشريعات متكاملة وفق أفضل الممارسات العالمية بشأن مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، في الارتقاء بتنافسية البيئة الاقتصادية والاستثمارية والمالية للدولة إلى مستويات ريادية. ويؤدي ذلك إلى خلق مناخ جاذب للأعمال والاستثمار ضمن مجموعة واسعة من القطاعات التي تمثل محركاً لبناء نموذج اقتصادي مستقبلي متوازن ومرن ومستدام مستمد من السمعة القوية للاقتصاد الإماراتي.